تقييم الاداء المالي لكلية الادارة والاقتصاد في جامعة الانبار وأثر النزوح على مساهمتها في تطوير المؤسسات التعليمية :(دراسة تحليلية للفترة من 2013 لغاية 2017)

Evaluation of the financial performance of the Faculty of Management and Economics at Anbar University and the impact of displacement on its contribution to the development of educational institutions (Analytical study for the period from 2013 to 2017)

م.م. سنان رحيم جاسم
Sinanr810@gmail.com
كلية الادارة والاقتصاد / جامعة الانبار

المستخلص :

هدفت الدراسة الى تقييم الاداء المالي لكلية الادارة والاقتصاد / جامعة الانبار ، وبيان اثر النزوح على أدائها المالي للفترة من 2013 ولغاية 2017، مع بيان قدرتها في دعم المؤسسات التعليمية ، واتجاهات النمو في انشطتها.

وقد تم استخدام اسلوب التحليل الافقي والعمودي للقوائم المالية لكلية الادارة والاقتصاد للفترة من 2013 ولغاية 2017، وقد بينت الدراسة وجود دعم مالي للمؤسسات التعليمة من ممارسة الكلية لا نشطتها وبنسب لا يستهان بها، وزيادة كبيرة في مصاريف الكلية الخاصة بالصيانة بعد فترة النزوح أذ شكلت نسبة التغير فيها عام 2017 (3215%) عن سنة الاساس، وبمبلغ وصل الى (63,004,655) دينار ، والتي انفقت لأعمار الاجراء المتضررة من الابنية والاجهزة ، وشهدت ايضا زيادة كبيرة في ايراداتها المتحققة بعد النزوح ، أذ وصلت في عام 2017 الى (465,341,115) دينار ونسبة تغير عن سنة الاساس (346%) ، مع وجود امتثال للتشريعات والقوانين والتعليمات الصادرة بخصوص ادارة صناديق التعليم العالي مع بعض الاخطاء الفنية المتمثلة بقيد بعض الامانات بشكل غير صحيح ، وتأخيرا في تسديد حسابات الدائنون ، وعدم تسوية حساب السلف في نهاية السنة المالية ، مما يحمل سنوات لاحقة بمصاريف وديون تخص السنة المالية الحالية ، بالإضافة الى وجود اثر كبير جدا لعملية النزوح على قدرة الكلية في دعم المؤسسات التعليمية ، اذ كانت نسبة التغير للإيرادات المتحققة من جميع انشطة الكلية (0%) ، مع بيان ان هذه الاثار بدأت بالزوال بصورة تدريجية للأعوام للاحقة ، وكذلك تلقي بعض الايرادات في غير اماكن تحققها .

وقد اوصت الدراسة ضرورة عدم تدوير الحسابات الى سنوات لاحقة ، مع التنبيه الى استلام الايرادات في مركز تحققها وحسب التعليمات والقوانين ، ضرورة اشراك موظفي الحسابات بدورات تدريبية لتجاوز بعض الاخطاء الفنية ولتعزيز مقدرتهم المهنية في اعداد القوائم والكشوفات المالية ، مع ضرورة تنمية بعض الايرادات ، كإيرادات الدراسات المسائية والنفقة الخاصة دراسات عليا والتعليم الموازي ، من خلال التوسع في اقسام الدراسات المسائية وزيادة اعداد الطلبة المقبولين، مع زيادة مقاعد طلبة الدراسات العليا للنفقة الخاصة.

Abstract

The study aimed to evaluate the financial performance of the Faculty of Management and Economics / Anbar University, And the impact of displacement on its financial performance for the period from 2013 to 2017, ability to support educational institutions, And growth trends in its activities.

The method of horizontal and vertical analysis of the financial statements of the college Administration and Economies for the period from 2013 to 2017. .

The study showed that there is financial support for the educational institutions from the

College's practice of its activities and by a significant proportion, and a significant increase in the expenses of the College for maintenance after the period of displacement, where the percentage change in 2017 (3215%) for the base year And reached an amount of (63,004,655) dinars, Which spent for reconstruction of damaged parts of buildings and equipment, Also witnessed a significant increase in revenue after displacement, Which reached in the year 2017 to (465,341,115) dinars and a change from the base year (346%), With compliance with the legislation, laws and instructions issued regarding the management of higher education funds with some technical errors of holding some trusts incorrectly, And late payment of accounts of creditors, And not to settle the account at the end of the financial year, Which in subsequent years will result in expenses and debts for the current financial year, In addition there is a very large impact of the displacement on the faculty's ability to support educational institutions, the rate of change in revenues from all collage activities was (0%), With the statement that these effects began to gradually disappear for years to come, as well as the receipt some revenues in places not verified. .

The study recommended that the accounts should not be recycled to subsequent years, with the aim of receiving revenues at the verification center and according to the instructions and laws, The need to involve accounting staff training courses to overcome some technical errors and to enhance their professional ability in the preparation of lists and financial statements, With the need to develop some revenue, Such as evening studies, alimony, postgraduate studies and parallel education, By expanding the evening studies departments and increasing the number of students admitted, With the increase of the seats for graduate students for private maintenance. .

المبحث الاول

الاطار العام للدراسة

1 – 1 - المقدمة

تلعب المؤسسات التعليمية دورا مهما في عملية تحقيق النمو والتطور سواء على الصعيد الاجتماعي او الاقتصادي او الثقافي للبلدان في جميع انحاء العالم ، وتعتبر عملية التحليل المالي من أهم الطرق والاساليب في تحديد كفاءة اداء المؤسسات في جميع القطاعات والتي تعمل على قياس قدرة المؤسسة في الاستمرار والتوسع في انشطتها، من خلال تركيز الجهود في سبيل تدعيم نقاط القوة ومعالجة نقاط الضعف وصولا الى تحقيق اعلى كفاءة اداء مالي، وذلك من خلال الاستخدام السليم والناجح لجميع الموارد المتاحة للمؤسسة سواء البشرية او المالية منها، وان استخدام اساليب التحليل المالي تعد احد المؤشرات المهمة لقياس اداء تلك المؤسسات بشكل عام ، وكما تعد من الادوات الرقابية التي تمارس لقياس مجالات الاداء وكشف مواطن الضعف والقوة ، فضلا على اعتبارها من المؤشرات العامة للتعرف على مدى تحقيق التطور والنمو وتحديد اتجاهاته في المؤسسة ، فقد تم انشاء صناديق التعليم العالي بموجب التشريع (122) لسنة (1999) ووفقا لمادته الاولى " ينشا في كل من مركز وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والجامعة والهيئة والكلية والمعهد ومركز البحث العلمي صندوق يسمى (صندوق التعليم العالي) يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال الاداري والمالي "، وان العوائد المتحققة من ممارسة هذه المؤسسات لأنشطتها تستخدم لتطوير المؤسسات التعليمية وهي محكومة بالتعليمات والقوانين الصادرة ، ولبيان كفاءة الاداء المالي لكلية الادارة والاقتصاد في دعم مؤسسات التعليمية خلال الفترة من (2013 ولغاية 2017) ، والتعرف على اثار عملية النزوح على ادائها خلال هذه الفترة ، واظهار مواطن

القوة لتعزيزها ، والضعف لمعالجتها ، والعمل على تحديد اتجاهات النمو في انشطتها خلال تلك الفترة ، بالإضافة الى بيان مدى التزامها بالقوانين والتشريعات الخاصة بعمل الصناديق ،قام الباحث بأجراء هذه الدراسة .

1 – 2 - مشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة الدراسة في عدم ادراك أهمية تحليل وقياس كفاءة اداء المؤسسات التعليمية في قطاع التعليم العالي، وصولا الى تحديد مواطن القوة والضعف فيها لتكون مسارا لتركيز الجهود من اجل الوصول الى تحقيق اعلى كفاءة ممكنة ، وخاصة في هذه المرحلة الصعبة التي يمر بها بلدنا العزيز، من خلال تعزيز الموارد وترشيد النفقات ، ولهذه الاهمية وجود من الضروري قياس الاداء المالي لاحد مؤسسات التعليم العالي ممثلة بكلية الادارة والاقتصاد في جامعة الانبار ، و كذلك التعرف على اثار عملية النزوح على الاداء المالي لكية الادارة والاقتصاد / جامعة الانبار قبل وخلال تلك الفترة وما بعدها ، وبالإضافة للتحقق من مدى التزامها بالتشريعات والقوانين المتعلقة بعمل صناديق التعليم العالي.

1 – 3 - اهداف الدراسة :

تتركز اهداف الدراسة فيما يلي :

1 – بيان اهمية تحليل الاداء المالي للمؤسسات الخدمية التعليمية، باستخدام التحليل المالي .

2 – تحليل كفاءة اداء كلية الادارة والاقتصاد / جامعة الانبار لتحديد نقاط القوة والضعف ، وصولا الى التعرف على اتجاه النمو والتطور الذي تسير به هذه المؤسسة اعتماد على التحليل الافقي والعمودي .

3 – بيان اثار النزوح على اداء كلية الادارة والاقتصاد خلال الفترة محل الدراسة والبحث.

4 – بيان مدى الالتزام بالقوانين والتعليمات الخاص بصناديق التعليم العالي .

1 – 4 - اهمية الدراسة

تتركز اهمية الدراسة في التعرف مفهوم وطبيعة التحليل المالي واهميته والادوات المستخدمة فيه ، بالإضافة الى مجالات التحليل المالي واهم المعايير المستخدمة في عملية التحليل المالي ، والذي يعد احد المنهاج المهمة في تقييم اداء المؤسسات ، للوصول الى مواطن القوة والضعف في ادائها وتحديد اساليب المعالجات لنقاط الضعف ، وتعزيز نقاط القوة لتحقيق اهداف المؤسسة بأعلى درجة كفاءة ، ومن ثم تقييم الاداء المالي لكلية الادارة والاقتصاد في جامعة الانبار وبيان مدى مساهمتها في تطوير المؤسسات التعليمية ، بالإضافة الى بيان اثر النزوح على قدرة كلية الادارة والاقتصاد في دعم المؤسسات التعليمية سواء على مستوى الكلية او الجامعة او الوزارة ، ومدى تطبيقها للتشريعات والقوانين والتعليمات الصادر بخصوص تلك الصناديق.

1 – 5 - فرضيات الدراسة

: تتجلى فرضيات الدراسة بما يلي :

1 – لا توجد اهمية لتحليل الاداء المالي للمؤسسات الخدمية ، باستخدام اسلوب التحليل المالي.

2 – لا توجد قدرة لكلية الادارة والاقتصاد ماليا في دعم المؤسسات التعليمية .

3 – لا يوجد امتثال وتطبيق للتشريعات والقوانين والتعليمات الصادر بشان صناديق التعليم العالي من قبل كلية الادارة والاقتصاد.

4 – لا توجد اثار لعملية النزوح على الاداء المالي لكية الادارة والاقتصاد للفترة من 2013 لغاية 2017

1 – 6 - منهج الدراسة

تم استخدام اسلوب التحليل المالي (التحليل الافقي والعمودي) لعرض بيانات ومعلومات البحث واعتماد المنهج الاستقرائي والاستنباطي في تحليل واستخراج النتائج ، وتم اتباع اسلوب المصادر الاولية للبيانات والمعلومات والتي تمثلت بالقوائم المالية لكلية الادارة والاقتصاد / جامعة الانبار ، وكما استخدمت اسلوب المصادر الثانوية والمتمثلة بالكتب والمراجع والدراسات والابحاث العلمية والنظريات الداعمة للبحث محل الدراسة.

1 – 7 - مجتمع الدراسة

تمثل مجتمع الدراسة بكلية الادارة والاقتصاد / جامعة الانبار احد مؤسسات قطاع التعليم العالي والبحث العلمي

1 – 8 – حدود الدراسة : وتضمنت حدود البحث القوائم والكشوفات المالية لكلية الادارة والاقتصاد للفترة من 2013 لغاية 2017 .

المبحـث الثاني

الجانب النظري

2 – 1 - مفهوم وطبيعة التحليل المالي (The concept and nature of financial analysis): ان التحليل المالي يعتبر ذات اهمية كبيرة للمؤسسات كافة ، اذ يساعد على تقييم ادائها خلال فترة معينة باستخدام وسائل وادوات تهدف في مجموعها الى بيان الوضع المالي، من خلال فحص وتحليل جميع فقرات الكشوفات والقوائم المالية وبشكل تفصيلي ، ويمكن تعريف التحليل المالي (Financial analysis) بانه " عملية يتم عن طريقها استكشاف او اشتقاق مجموعة معينة من المؤشرات سواء كانت كمية او نوعية حول مشروع او مؤسسة معينة ، وتساهم هذه المؤشرات في تحديد اهمية الانشطة التشغيلية او المالية ، من خلال من خلال معلومات تم الحصول عليها من القوائم المالية او مصادر اخرى لتساعد في تقييم اداء المشروع او المؤسسة والمساعد في عملية اتخاذ القرارات "(صابر تاج،2015 : 39) ، وكذلك عرفت "بانها مجموعة الاساليب والطرق الرياضية والاحصائية والفنية التي يقوم المحلل المالي على البيانات والتقارير والكشوفات المالية من اجل تقييم اداء المؤسسات او المنظمات في الماضي والحاضر وتوقع ما ستكون عليه في المستقبل" (العداسي ،2010: 49) ، وايضا عرفه (الحبيطي ويحيى، 2002: 98) باعتباره "عملية تجزئة الكل الى اجزائه مع تفحص هذه الاجزاء وبيان علاقة كل جزء بالأخر ، للوصول الى اجراءات تسهل تحقيق اهداف معينة وبطرق اكثر فاعلية"، وفي مجال المحاسبة تعتمد عملية التحليل المالي على البيانات الموجودة في الكشوفات والقوائم المالية ، والتي تساعد في اجراء دراسة تحليلية تفصيلية لكل الفقرات التي تحتويها القوائم المالية وتحديد العلاقات القائمة بينها ، والعمل على تفسيرها خدمتا للجهات المستفيدة منها للوصول الى قرارات اكثر نجاحا في حياة المؤسسة". وكما عرف التحليل المالي من قبل (خنفر و مطارنة، 2006: 71) ، بانه "عملية اجرائية لنظام المعلومات المحاسبي تهدف الى تقديم معلومات من واقع القوائم المالية المنشورة ومعلومات اخرى مالية وغير مالية تهدف لمساعدة المستفيدين في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية".

2 – 2 – أهمية التحليل المالي (importance of financial analysis): ان اهمية التحليل المالي تتجلى من خلال دراسة البيانات المتعلقة بموضوع وهدف التحليل ، اذ تتم عملية التحليل التفصيلي لكافة البيانات مع اعتماد اسلوب مراقبة لحركة تلك البيانات من بداية استخدام الموارد المالية المتاحة ، ومن ثم تحديد التغيرات الايجابية او السلبية وتعزيز الايجابي منها ومعالجة السلبي خلال فترة زمنية معينة يتم اعتمادها لتكون المدة الزمنية للتحليل موضوع الدراسة ، ويمكن القول ان أهمية التحليل المالي تتمثل بما يلي (شاكر واخرون،2000 : 17):

أ – يعتمد التحليل المالي على بيانات النظام المحاسبي للمؤسسات بأشكالها المختلفة ، لمساعدة متخذ القرار للوصول الى القرارات السليمة والرشيدة ، والتي تعطي افضل النتائج للمؤسسة ، من خلال تزويدهما بالمعلومات والمؤشرات المالية والكمية والنوعية ، سواء اكانت البيانات مالية وغير مالية .

ب – تساعد عملية التحليل المالي على دراسة وتقييم الجدوى الاقتصادية لقيام تلك المشاريع او المؤسسات ، ومن ثم تقييم الاداء لها بعد ممارسة عملها ، وتحديد التغيرات او الانحرافات الموجبة والسالبة وتعزيز الموجب منها ومعالجة السالب .

ت – كما يساعد الادارات كافة على التخطيط المستقبلي لتلك المؤسسات ، بالاعتماد على النسب ومؤشرات نتائج الاعمال ، مما يمكن الادارة من اتخاذ الاجراءات المناسبة لمواجهة الاحتمالات المختلفة التي قد تواجه المؤسسات والمشاريع في المستقبل.

2 – 3 - مقومات التحليل المالي (Components of financial analysis) : للوصول الى نتائج التحليل المالي المستهدفة ، يجب توفر مقومات معينة والتي يمكن تحديد اهمها بما يلي :

أ- يجب ان تكون هنالك دقة ومصداقية في البيانات التي يتم اعتمادها في عملية التحليل المالي ، مع ملائمتها من جهة اخرى ، حتى يتمكن المحلل من الوصول الى تحليل يتميز بالفاعلية وتحقيق الغايات المرجوة منه.

ب- اتباع اسلوب علمي مدروس يتناسب مع عملية التحليل وصولا لتحقيق الاهداف ، وكما يجب ان تتسم الادوات والاساليب المستخدمة في عملية التحليل بالموضوعية والملائمة مع عمل المؤسسة او المشروع ، مع التنبؤ باتجاهاته المستقبلية .

ت- ان تتوفر للمحلل معلومات عن طبيعة عمل المؤسسة او المشروع مع الالمام بكافة الظروف المحيطة سواء كانت الظروف الداخلية لها او الخارجية قبل القيام بإجراءات التحليل ، بالإضافة الى امتلاك المحلل مؤهلات علمية ومهنية تساعده في اجراء تلك العملية ، مما يمكنه من استخدام الاساليب والادوات العلمية في عملية التحليل المالي للوصول الى اهداف التحليل وتفسير النتائج ووضع استنتاجاته من هذه العملية واستقراء اتجاهات المؤسسة المستقبلية، مع تميزه بالموضوعية وعدم التحيز الشخصي (مطر،2000 :4).

2 – 4 – خطوات التحليل المالي (Steps of financial analysis): هنالك مجموعة من الخطوات يتم اعتمادها عند اجراء عملية التحليل ، وتتوقف هذه العملية على اهمية ونوع التحليل ومدى التفصيل المطلوب منها، وتتضمن هذه الخطوات ما يلي : (جميل 1980: 25).

أ- يجب تحديد الهدف من اجراء عملية التحليل بشكل دقيق لغرض الوصول الى النتائج المرجوة من اجرائه .

ب- اختيار اسلوب التحليل المناسب ، اذ توجد اساليب عديده منها الاساليب الرياضية والاحصائية والنسب والمؤشرات المالية ، لذلك على المحلل المالي اختيار الاسلوب الملائمة من البدائل المتاحة .

ت- تحديد البعد الزمني لعملية التحليل ، اي تحديد الفترة الزمنية المطلوب اجراء عملية التحليل لها كان تكون سنة او اكثر .

ث- اجراء عملية تقسيم وتصنيف للقوائم والكشوفات المالية بشكل يسهل عملية اجراء التحليل ولتتناسب مع اسلوب التحليل الذي سيتم اختياره ، وان ذلك يتوقف على خبرة المحلل ، مما يجعل عملية التحليل واضحة ومفهومة من قبل الجهات المستفيدة .

ج- بعد اكتمال عملية التحليل يقوم المحلل بصياغة الاستنتاجات المهمة التي توصل لها من خلال اجراء هذا التحليل ، على ان تكون بعيده عن التحيز والاجتهاد الشخصي ، وان تمتاز بالموضوعية بالإضافة الى دعم هذه الاستنتاجات بنسب وارقام يسهل للأخرين فهمها .

2 – 5 – مجالات التحليل المالي (Areas of Financial Analysis) : يستخدم التحليل المالي في العديد من المجالات وهي :

أ - تقييم الاداء (performance): يعمل التحليل المالي بما يمتلكه من اساليب واجراءات على تقييم اداء المؤسسات والمشاريع ، اذ يساعد على تقييم الربحية و قدرتها على ادارة مواردها وموجوداتها ، ومدى توازنها المالي ودرجة السيولة لديها ، ونسبة النمو المتحققة ، للمؤسسة نفسها او مع مؤسسات او مشاريع مشابهة لها تعمل في نفس المجال او مجالات اخرى ، بالإضافة الى خدمة المستفيدين من التحليل كالإدارة والمستثمرين والجهات الرسمية والحكومية والمقرضين.

ب - التخطيط المالي (financial planning): توفر عملية التحليل المالي مؤشرات مالية واحصائية ورياضية ونسبة ، تساعد المحلل المالي في عملية التنبؤ المستقبلي ، وبذلك تكون له القدرة على وضع الخطط المستقبلية بناء على تلك البيانات والمعلومات التي وفرها التحليل .

ت - التحليل الاستثماري (investment analysis) : تساعد عملية التحليل المالي المستثمرين على اتخاذ قراراتهم الاستثمارية اعتمادا على البيانات والمعلومات الخاص بتحليل اداء تلك المؤسسات او المشاريع ، بالإضافة الى مساعدة الإدارة في تبني اي قرارات استثمارية تتعلق بالمؤسسة نفسها .

ث – التحليل الائتماني (credit analysis) : يستفيد من هذا التحليل المقرضون ، اذ يمكنهم من بيان قدرة المؤسسة على الايفاء بالتزاماتها المستقبلية ، ومدى قدرتها وكفاءتها في ادارة عمليتها .

ج - تحليل بعض الحالات الخاصة (analysis of some special cases): ومنها حالات الاندماج والانضمام والتصفية والشراء وهي حالات تعتبر غير متكررة ، اذ تتطلب هذه الحالات تحليلا ماليا لخدمة جميع الاطراف ذات العلاقة بالحالات اعلاه (الزعبي ،2000: 160).

2 – 6 – انواع التحليل المالي (Types of financial analysis): هنالك انواع واساليب عديدة للتحليل المالي ، ويتوقف استخدام الاسلوب حسب الهدف من التحليل ، ومن هذه الاساليب والانواع ما يلي :

أ - التحليل الافقي (Horizontal analysis): ويستند هذا النوع من التحليل على اجراء عملية المقارنة لفترة زمنية معينة ، من خلال اعتماد سنة اساس تكون مرجعا لقياس اداء المؤسسة عن طريق تحويل الارقام الى نسبة مئوية ، لنفس المؤسسة او لمؤسسات مختلفة على ان تكون تنتمي لقطاع مشابه لها (الطالب ،2000 : 12)

ب - التحليل العمودي (Vertical analysis): ويقوم هذا النوع من التحليل على اجراء عملية المقارنة وبشكل عمودي للقوائم والكشوفات المالية من خلال اعتماد فقرة من فقرات الميزانية او الكشوفات تكون مرجعا الاجراء عملية المقارنة وبعد تحويل الارقام الى نسب مئوية ، وقد يتم اعتماد مثلا فقرة الموجودات الثابتة لتكون مرجعا لقياس باقي جانب الموجودات ، او اجمالي المطلوبات لقياس المطلوبات الاخرى ، اذ يعتمد هذا النوع على هيكل القوائم او الكشوفات المالية (كراجة واخرون ،2002 :24).

ت - تحليل باستخدام النسب المالية (Ratio analysis): يقوم هذا التحليل بإيجاد العلاقة بين متغيرين يرتبطان فيما بينهما بخواص مشتركة ، وعن طريق تحليل النسب يتم التوصل الى استنتاجات تساعد في الحكم على اداء المؤسسات او المشاريع ، وايضا تمكن المحلل المالي من التنبؤ بنشاط المؤسسة المستقبلي (الجرجاوي ،2008: 32).

2 – 7 – معايير التحليل المالي (Financial Analysis Standards) : هنالك العديد من المعايير التي يتم اعتمادها في تقييم الاداء المالي للمؤسسات والمشاريع ، ويكن الاشارة لبعض هذه المعايير المهمة في اجراء التحليل المالي (الكتزي،2015 : 45) :

أ - المعيار التاريخي (Historical standard) : يقوم هذا المعيار على اعتماد سنة اساس ، واستخراج النسب لعنصر معين لها ليكون مرجعا لأداء المقارنة مع سنوات لاحقة او داخل السنة الواحدة، وكما هو الحال في التحليل العمودي و تحليل الاتجاهات او الافقي.

ب - معيار الصناعة (Industry standard) : ويعتمد على متوسطات نسب لمجموعة كبيرة من المؤسسات والمشاريع التي تنتمي الى نفس الصناعة ولفترة زمنية محددة مسبقا .

ت - المعيار المخطط (Standard Chart): يعتمد على بيانات محددة مسبقا من قبل ادارة المؤسسات او المشاريع لأهدافها المحددة ، والتي يتم اعتمادها كمعيار لمقارنة اداء المؤسسات في فترات زمنية لاحقة

ث - المعيار النمطي (The typical standard) : وهي نسب صادرة من الوزارات ذات العلاقة بطبيعة العمل ، معتمده من قبلها في عمليات التحليل المالي ، ويتم اعتمادها من قبل جميع المؤسسات والمشاريع لقياس نسب ادائها .

المبحث الثالث

الجانب العلمي

اعتمد الجانب العملي للدراسة على المعيار التاريخي (Historical Standard) والذي يقوم على دراسة اداء المؤسسة في الماضي واعتباره معيارا للحكم على ادائها الحالي واتجاهاته التي تلي سنة الاساس ، تم الحصول على البيانات المتعلقة بقائمة المركز المالي وكشف الارباح والخسائر من خلال اعتماد البيانات المتوفرة في الوحدة المالية لكلية الادارة والاقتصاد / جامعة الانبار ، لفترة الزمنية من عام 2013 ولغاية عام 2017 ، اي لمدة خمسة سنوات قبل فترة النزوح وخلالها والفترة التي تلت عملية النزوح ، وتم اعداد قوائم وكشوفات موحدة للفترة اعلاه ، وتم ترتيب فقرات الكشوفات والقوائم حسب الاسلوب المعتمد من قبل ديوان الرقابة المالية الاتحادي ، وان عمل صناديق التعليم العالي يخضع للتشريع رقم (122) لسنة 1999 وتعديلاته ، وهي صناديق تم انشائها لدعم وتطوير المؤسسات التعليمية من خلال ممارستها لمجموعة من الانشطة الخدمية ، وهي صناديق مستقلة ماليا واداريا عن المبالغ الممولة مركزيا من وزارة المالية ، ولها مجلس ادارة يطلق عليه مجلس ادارة الصندوق ، وخاضعة للتدقيق والرقابة من قبل ديوان الرقابة المالية الاتحادي العراقي.

وتم تقسيم الجانب العملي الى محورين رئيسيين :

3 – 1 - المحور الاول : التحليل المالي الافقي : ان عمل التحليل المالي الافقي يعتمد على تحديد سنة اساس لتكون معيارا لبيان اثر التغيرات التي طرأت على الكشوفات والقوائم المالية ، ويم اجراء عملية المقارنة بين عناصر القوائم والكشوفات المالية لكل عنصر وما يقابله من عناصر في سنة الاساس لكل قائمة ، ومن ثم استخراج النسب المئوية لتكون قابلة لأجراء عملية المقارنة ، وكذلك بيان نسبة التغير، وبالتالي امكانية تحديد وجود اي انحراف في اي من عناصر القوائم والكشوفات المالية لما يقابله في سنة الاساس ، سواء اكان ذلك الانحراف ايجابي ام سلبي ، وتحديد مدى التغير والانحراف لتلك العناصر خلال الفترة محل الدراسة ، وهنا تتولد امكانية تحليل وتحديد سلوك اداء المؤسسة

خلال الفترة الماضية ، وتم اعتماد سنة الاساس في هذه الدراسة عام 2013، ان عملية التحليل وفق هذا الاسلوب تكون مفيدة لتحديد مقدار واتجاه التغيرات ممثل بالقيم المالية والنسب المئوية بالإضافة الى اظهار نسبة التغير والتي يتم احتسابها من خلال طرح القيمة في سنة المقارنة من سنة الاساس التي تم اعتمادها مقسوما على قيمة سنة الاساس وكالاتي :

$$\text{نسبة التغير} = \frac{\text{قيمة سنة المقارنة} - \text{قيمة سنة الاساس}}{\text{قيمة سنة الاساس}} * 100\%$$

3-1-1- **التحليل الافقي لكشف الايرادات والمصاريف :** عمل الباحث على اجراء عملية التحليل الافقي لكشف الايرادات والمصاريف لكلية الادارة والاقتصاد ، من خلال قسمة عناصر كشف الايرادات والمصاريف لكل سنة لما يقابله في سنة الاساس وهي سنة 2013 ، وفي ادناه جدول رقم (1) والذي يوضح البيانات الخاصة بكشف الايرادات والمصاريف للفترة (2017/2013) بالإضافة الى جدول رقم (2) والذي يوضح نسبة كل عنصر لما يقابله في سنة الاساس التي تم اعتمادها .

جدول رقم (1) يوضح البيانات الخاصة بكشف الايرادات والمصاريف للفترة (2017/2013)

التفاصيل	سنة 2013 الاساس	سنة 2014	سنة 2015	سنة2016	سنة 2017
الايرادات					
ايرادات النشاط الخدمي	4554955	0	1937000	7048000	23430250
ايرادات الدراسات الاولية نفقة خاصة (تعليم موازي)	0	0	0	0	7000000
ايرادات الدراسات العليا نفقة خاصة	15000000	0	10000000	23000000	0
ايرادات التعليم المستمر	2500000	0	0	0	0
ايرادات النوادي والحوانيت	3000000	0	0	0	0
ايرادات الدراسات المسائية	74600500		16700000	114007830	434910865
اجمالي الايرادات	99655455		28637000	144055830	465341115
المصاريف					
المصاريف السلعية	(935400)	0	0	(1293810)	(12625420)
المصاريف الخدمية	(320500)	0	0	(842600)	(1432500)
مصاريف الصيانة	(1900800)	0	0	(25376340)	(63004655)
رواتب واجور الدراسات المسائية	(52900500)	0	(10625500)	(68373056)	(156572822)
اجمالي المصاريف	(56057200)	0	(10625500)	(95885806)	(233590397)
زيادة (نقص) الايرادات على المصاريف	43598255	0	18011500	48170024	231750718

يبين الجدول رقم (1) البيانات الخاصة بالإيرادات التي حققتها كلية الادارة والاقتصاد خلال لفترة المالية (2017/2013) ، ويلاحظ من الجدول اعلاه ان سنة 2014 ، لم يتم تحقيق اي ايراد يذكر وتمثل هذه السنة مرتكز

سنة النزوح ، بالإضافة الى اظهار البيانات المتعلقة بالمصاريف (النفقات) لنفس الفترة محل الدراسة ، وايضا يلاحظ لم يتم تسجيل اي مصاريف (نفقات) لكلية الادارة والاقتصاد ، ويبين الجدول ايضا اجمالي الايرادات والمصاريف لكل سنة على حده ، ومن خلال عملية طرح اجمالي المصارف من اجمالي الايرادات يتم التوصل الى مقدار القيم المالية والتي تمثل الزيادة (النقص) في الايرادات على المصاريف (الايرادات – المصاريف) .

جدول رقم (2) يوضح نتائج التحليل الافقي لكشف الايرادات والمصاريف

التفاصيل	سنة 2013 الاساس	سنة 2014		سنة 2015		سنة2016		سنة 2017	
الايرادات	نسبة الاساس	النسبة الكلية	نسبة التغير	النسبة الكلية	نسبة التغير	النسبة الكلية	نسبة التغير	النسبة الكلية	نسبة التغير
ايرادات النشاط الخدمي	%100	%0	%0	%43	%57-	%154	%54	%514	%414
ايرادات الدراسات الاولية نفقة خاصة (تعليم موازي)	%0	%0	%0	%0	%0	%0	%0	%100	%100
ايرادات الدراسات العليا نفقة خاصة	%0	%0	%0	%67	%33-	%153	%53	%0	%0
ايرادات التعليم المستمر	%0	%0	%0	%0	%0	%0	%0	%0	%0
ايرادات النوادي والحوانيت	%0	%0	%0	%0	%0	%0	%0	%0	%0
ايرادات الدراسات المسائية	%100	%0	%0	%22	%78-	%153	%53	%583	%483
اجمالي الايرادات	%100	%0	%0	%28	%72-	%144	%44	%446	%346
المصاريف									
المصاريف السلعية	%100	%0	%0	%0	%0	%138	%38	%1350	%1250
المصاريف الخدمية	%100	%0	%0	%0	%0	%262	%162	%447	%347
مصاريف الصيانة	%100	%0	%0	%0	%0	1335 %	%1325	%3315	%3215
رواتب واجور الدراسات المسائية	%100	%0	%0	%20	%80-	%129	%29	%296	%196
اجمالي المصاريف	%100	%0	%0	%20	%80-	%171	%71	%417	%317
زيادة (نقص) الايرادات على المصاريف	%100	%0	%0	%41	%59-	%110	%10	%532	%432

يتبين من خلال الجدول رقم (2) والذي يظهر النسب المئوية لسنة الاساس وما يقابله من تغيرات في النسب المئوية لسنوات المقارنة وهي تمثل وسيلة مساعد لتحديد النقاط الاساسية التي تمكن القائمين على التحليل في التوصل الى نقاط القوة والضعف للأداء المالي المرتبط بالإيرادات والمصاريف خلال فترة الدراسة لكلية الادارة والاقتصاد في ادناه تحليل تفصيلي لفقرات الجدول اعلاه :

3-1-1-1- تحليل جانب الايرادات : حيث يلاحظ تنوع مصادر الايرادات والمتمثلة بي :

أ - ايرادات النشاط الخدمي : اذ يلاحظ خلال سنة 2014 ان نسبة التغير كانت (0%) وذلك لعدم تحقيق اي ايراد في هذه السنة لكونها مثلت سنة النزوح الاساسية ولتوقف العمل المصرفي في المحافظة وانتقال الجامعة من مكان الى اخر داخل المحافظة ، وفي سنة 2015 شهد ايرادات النشاط الخدمي ارتفاع عن سنة 2014 ، ولكن بالمقارنة مع سنة الاساس كانت نسبة التغير (-57 %) اي هنالك انخفاض في ايرادات النشاط الخدمي عن سنة الاساس بمقدار (–

2617955) دينار ، وفي عام 2016 هنالك ارتفاع في نسبة التغير لتشكل (+54 %) وهي تمثل بداية سنة العودة ولو بشكل جزئي الى مركز المحافظة اذ ارتفعت ايرادات النشاط الخدمي الى (154%) اذ حققت زيادة في ايرادات النشاط الخدمي بمقدار (+ 2493045) دينار عن سنة الاساس ، وبالنسبة لعام 2017 حققت الكلية ارتفاع كبير في نسبة ايرادات النشاط الخدمي اذ شكلت النسبة الكلية المتحققة (+514 %) وبنسبة تغير تمثلت بي (+414%) وهي تمثل سنة العودة بشكل كامل الى الموقع الاصلي للجامعة في مركز محافظة الانبار.

ب - ايرادات الدراسات الاولية نفقة خاصة (التعليم الموازي) : يلاحظ ان نسبة التغير للسنوات (من 2012 ولغاية 2016 كانت (0%) ، مع تحقيق نسبة تغير بلغت (+100%) خلال عام 2017 ، وهي سنة الاستقرار بالنسبة للجامعة ولكلية الادارة والاقتصاد .

ت - ايرادات الدراسات العليا (نفقة خاصة) : يلاحظ من خلال جدول التحليل ان نسبة التغير سنة 2014 كانت (0%) وذلك بسبب عدم تحقيق اي ايراد خاص بالدراسات العليا نفقة خاصة ، وفي عام 2015 كانت نسبة التغير (-33%) وذلك بسبب تحقيق ايراد ولكن ينخفض عن ايراد سنة الاساس بمقدار (-5000000) دينار ، وفي سنة 2016 ارتفعت النسبة الكلية الى (+153%) وبنسبة تغير (+53%) وذلك بسبب ارتفاع ايرادات الدراسات العليا نفقة خاصة عن سنة الاساس بمقدار (+8000000) دينار، وفي عام 2017 انخفضت نسبة التغير الى (0%) وعن التحري ان اسباب هذا الانخفاض تبين ان تسديد اقساط الدراسات العليا انتقلت الى رئاسة الجامعة علما ان مركز تحقق الايراد هو كلية الادارة والاقتصاد ، اي ان انخفاض هذه النسبة غير حقيقي بل مصطنع بسبب تغير بعض الاجراءات المعتمدة في تحصيل الايراد من قبل رئاسة الجامعة ، وهي مخالفة للتعليمات والقوانين النافذة ، أذ يجب تسجيل الايراد في مركز تحققه ، من اجل الوصول الى قوائم معبرة بشكل عادل وشفاف للوضع المالي ، مع تحقيق الافصاح المطلوب.

ث - ايرادات التعليم المستمر : كانت الايرادات لهذا النشاط في سنة الاساس 2013 ، هو (2500000) دينار ولكن يلاحظ ان نسبة التغير في سنوات المقارنة للاحقة من 2014 لغاية 2017 كانت (0%) ، وعند تحليل اسباب هذا الانحراف تبين ان النزوح كان السبب في عدم تحقيق اي ايراد خلال هذه الفترة وتعود الاسباب الى عدم الاستقرار في موقع الكلية وعدم توفر المكان المناسب لإقامة دورات ، بالإضافة الى تركيز جهود الكلية على انجاح العملية التعليمة قدر المستطاع ، رغم ان في عام 2017 صدرت تعليمات بحصر نشاطات اقامة الدوارات في مركز الجامعة فقط ، وهي اجراءات سلبية اتجاه الكلية ، مع وجود وحدة تعليم مستمر فيها ، اذ من المفروض العمل على تعزيز وتنويع الانشطة الخدمية المقدمة من الكلية لزيادة إيراداتها ، وبالتالي زيادة في قدرتها على دعم وتطوير المؤسسات التعليمية ، بالإضافة لما توفره هذه الانشطة من دعم مالي للكادر التدريسي عن طريق دفع جزء من اجور الخدمات المقدمة من قبلهم.

ج - ايرادات الحوانيت والنوادي : تبين ان نسبة التغير للفترة من 2014 ولغاية 2017 (0%) وعند البحث عن اسباب هذه النسبة تبين ان عملية النزوح اثر بشكل كامل على عدم تحقيق اي ايراد يتعلق بنشاط الحوانيت والنوادي في هذه الفترة . وايضا كان السبب هو انتقال الكلية من موقع بديل الى موقع اخر سواء داخل المحافظة او خارجها .

ايرادات الدراسات المسائية : يتبين من خلال الجدول التحليلي اعلاه ان نسبة التغير سنة 2014 كانت (0%) وهي مرتكز سنة النزوح ، وفي عام 2015 ارتفعت النسبة الكلية عن سنة الاساس بي (+22%) وبنسبة تغير كانت (-78%) اي تحقيق ايراد ولكن يقل عن سنة الاساس بمقدار (-57900500) دينار وهي فترة الانتقال الى موقع بغداد ، وفي سنة 2016 ارتفعت النسبة الكلية الى (+153%) وبنسبة تغير شكلت (+53%) اي زيادة الايراد عن سنة الاساس

بمقدار (+39407330) دينار ، وفي سنة 2017 ارتفعت النسبة الكلية بشكل كبير خلال هذه السنة ووصلت الى (+583%) وبنسبة تغير كانت (+483%) وبمقدار زيادة في الايراد عن سنة الاساس (+360310365) دينار ، اذ تمثل سنة 2016 العودة الى الموقع الاصلي للكلية وبشكل جزئي وفي عام 2017 تمثل العودة الى الموقع الجامعي الاصلي بشكل كامل اي ان الاستقرار والانتظام بالدوام في الموقع الاصلي أدى الى مساهمة كبيرة في ارتفاع الايرادات لهذا النشاط .

أجمالي الايرادات : يلاحظ من خلال التحليل الافقي لفقرة أجمالي الايرادات ان نسبة التغير في عام 2014 (0%) ، ويعود السبب لعدم تحقيق اي ايراد يذكر لجميع الانشطة خلال فترة النزوح لهذا العام ، وفي الاعوام المقارنة التالية لسنة 2014 ، يتبين هنالك ازدياد طردي في أجمالي الايرادات ، مع عملية العودة الى الموقع الجامعي الاصلي وانتهاء فترة النزوح اذ شكلت نسبة التغير (−72%) و (+44%) و(+346%) للأعوام 2015 و 2016 و 2017 على التوالي .

3-1-1-2- تحليل جانب المصاريف (النفقات) : ويلاحظ من خلال تحليل فقرة المصاريف (النفقات) ما يلي :

المصاريف السلعية : كانت نسبة التغير في النفقات السلعية في عامي 2014 و 2015 (0%) وكان السبب يعود الى الانتقال من مكان الى اخر داخل المحافظة وخارجها وعد توفر درجة مناسبة من الاستقرار وشبه توقف للنشاط المصرفي بسبب الاحداث الامنية في المحافظة ، وفي عام 2016 وهي بداية العودة الى الموقع الاصيل وبشكل جزئي ارتفعت النسبة الكلية عن سنة الاساس ووصلت الى (+138%) وبنسبة تغير (+38%) وبمقدار زيادة في المصاريف عن سنة الاساس (+358410) دينار، وفي عام 2017 ارتفعت النسبة الكلية الى (+1350%) وبنسبة تغير وصلت الى (+1250%) وهي سنة العودة بشكل كامل ، وكانت الحاجة ماسة لتجهيز الكلية ببعض المتطلبات السلعية لتعزيز ودعم العملية التعليمية ، وتعويض النقص الحاصل من المستلزمات السلعية ، بسبب العمليات العسكرية التي حدثت في الموقع الجامعي اي ان الزيادة في النفقات كانت لها مبرراتها وتشكل حالة طبيعية .

المصاريف الخدمية : يلاحظ ان نسبة التغير خلال عامي 2014 و 2015 كانت (0%) وتعود الى نفس الاسباب الواردة في الفقرة اعلاه وفي عام 2016 ارتفعت النسبة الكلية الى (+262%) وبنسبة تغير (162%) وبمقدار زيادة في المصاريف الخدمية عن سنة الاساس (+522100) دينار ، وفي عام 2017 وصلت النسبة الكلية الى (447%) وشكلت نسبة التغير (+347%) وبمقدار زيادة فيها عن سنة الاساس (+1112000) دينار ، وايضا كانت الحالة طبيعية ولها ما يبررها للأسباب الواردة في اعلاه.

مصاريف (نفقات) الصيانة : اذ كانت نسبة التغير في سنة 2014 و 2015 (0%) وتعود للأسباب المتعلقة بعدم الاستقرار والنزوح ، وفي عام 2016 وصلت النسبة الكلية الى (+1335%) وبمقدار زيادة في النفقات عن سنة الاساس (+23475540) دينار وهي سنة العودة بشكل جزئي ، وكانت الكلية بحاجة الى صيانة واعمار بسبب تضررها من العمليات العسكرية التي حدثت في الموقع الجامعي ، وشملت اعمال الصيانة المتعلقة بصيانة الابنية والتأسيسات الكهربائية والمائية وصيانة الاجهزة ، وفي عام 2017 وصلت نسبة التغير الى (3125%) وبنسبة كلية عن سنة الاساس (3315%) ، وهي تمثل حالة ايجابية ولها ما يبررها من اسباب للزيادة في النفقات المتعلقة بعملية الصيانة والاعمار للكلية بعد انجلاء فترة النزوح وبشكل تدريجي حتى تحقيق العودة الكاملة.

رواتب واجور محاضرات الدراسات المسائية : يتبين من خلال الجدول اعلاه ان نسبة التغير كانت سنة 2014 (0%) ، وفي عام 2015 كانت النسبة الكلية (+20%) وبنسبة تغير (−80%) ، وفي عام 2016 ارتفعت نسبة التغير الى (+29%) وبمقدار زيادة عن سنة الاساس (+15472556) دينار ، وفي عام 2017 وصلت النسبة الكلية الى (+296%) وبنسبة تغير (+196%) وبمقدار زيادة في رواتب واجور المحاضرات الدراسات المسائية (+103672322) دينار ، وان اسباب هذه الزيادة تعود الى التوسع في الدراسات المسائية وزيادة في عدد الطلاب مع استقرار وانتظام الدوام في الموقع الاصلي بعد النزوح داخل وخارج المحافظة بعيدا عن الموقع الجامعي ، وما يقابله من زيادة في الكادر التدريسي للدراسات المسائية.

أجمالي المصاريف (النفقات) : يتبين من الجدول التحليلي الافقي اعلاه ان النسبة الكلية ونسبة التغير في عام 2014 كانت (0%) وهي تمثل عام النزوح الكامل خارج المحافظة ، وفي السنوات التالية يلاحظ ارتفاع في نسبة التغير وكما يلي (−80%) و (+71%) و (+317%) للأعوام 2015و2016و2017 على التوالي وللأسباب الواردة في فقرة المصاريف اعلاه.

الشكل رقم (1)

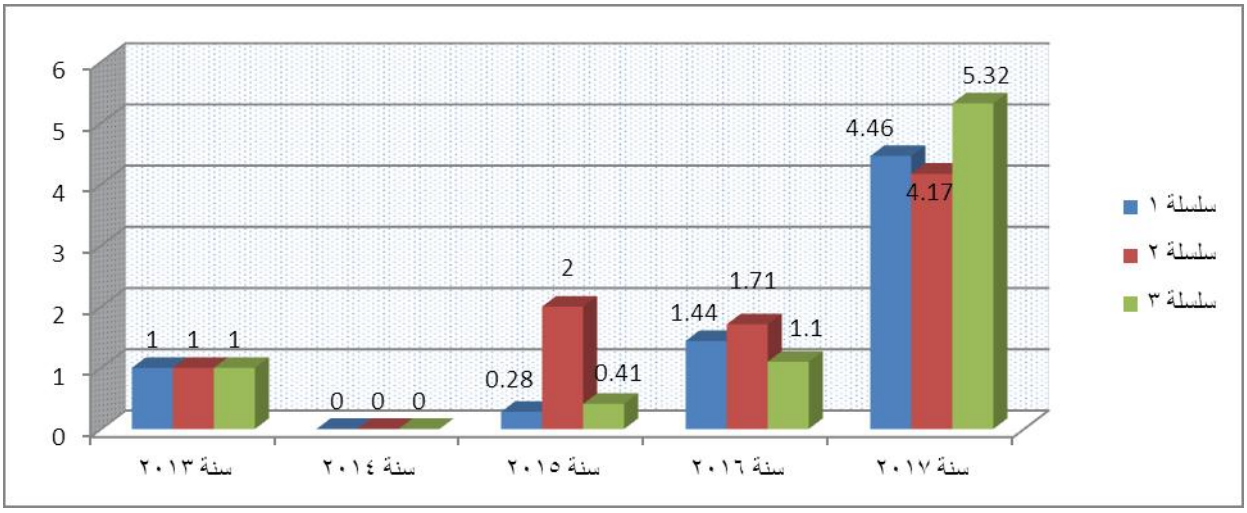

المصدر : من أعداد الباحث بالاعتماد على جدول رقم (2) ، اذ تمثل السلسة رقم (1) اجمالي الايرادات وباللون الازرق، والسلسلة (2) اجمالي المصاريف باللون الاحمر ، والسلسلة رقم (3) تمثل النسبة الكلية الخاصة بزيادة الايرادات على المصاريف وباللون الاخضر للفترة محل البحث وان سنة 2013 تمثل (100%) كنسبة المئوية لسنة الاساس.

3-1-2- **التحليل الافقي لقائمة المركز المالي** : عمل الباحث على اجراء عملية التحليل الافقي لقائمة المركز المالي لكلية الادارة والاقتصاد ، من خلال قسمة عناصر قائمة المركز المالي لكل سنة لما يقابله في سنة الاساس وهي سنة 2013 ، وفي ادناه جدول رقم (3) والذي يوضح البيانات محل الدراسة والخاصة بقائمة المركز المالي لكلية الادارة والاقتصاد للفترة (2017/2013) ، وجدول رقم (4) والذي يوضح نسبة كل عنصر لما يقابله في سنة الاساس التي تم اعتمادها .

جدول رقم (3) يوضح البيانات الخاصة بقائمة المركز المالي للفترة (2017/2013)

التفاصيل	سنة 2013 الاساس	سنة 2014	سنة 2015	سنة2016	سنة 2017
الموجودات					
الموجودات المتداولة					
النقدية لدى المصارف	55434082	19554955	32788455	61601248	202315539
النقدية في الصندوق (السلف					3482325
مجموع الموجودات	55434082	19554955	32788455	61601248	205797864
مصادر التمويل					
الفائض في بداية السنة	17455523	16688468	16688468	27044368	42858152
فائض (عجز) السنة الحالية	23200650	0	10355900	15813784	130306634
مصادر التمويل القصيرة الاجل					
الدائنون	2866487	2866487	5199087	5915096	19392078
امانات رسوم التسجيل	0	0	0	3476000	0
امانات اصدار الهويات	3211422	0	0	1602000	1003000
امانات التعليم المستمر	4500000	0	0	750000	338000
امانات التعليم الموازي	0	0	0	7000000	0
امانات الحوانيت والنوادي	4200000	0	0	0	11900000
مجموع مصادر التمويل	55434082	19554955	32788455	61601248	205797864

يمثل الجدول اعلاه كافة البيانات المتعلقة بقائمة المركز المالي لكلية الادارة والاقتصاد للفترة من 2013 ولغاية 2017 ، وتم تنظيمها واعدادها بشكل قائمة واحدة للسنوات محل الدراسة لتكون واضحة وجاهزة لأجراء التحليل الافقي للفترة اعلاه ، وتم استخلاصها من القوائم المعدة للتدقيق من قبل ديوان الرقابة المالية وتم تنظيمها بالشكل المطلوب من قبل الاجهزة الرقابية ، وتظهر البيانات الخاصة بالموجودات والمتمثلة بحساب النقدية وحساب السلف ، وايضا جانب المطلوبات والذي يمثل الفائض بداية السنة والعجز او الفائض خلال السنة الجارية بالإضافة الى مصادر لتمويل القصيرة الاجل والمتمثلة بحساب الدائنون و حساب الامانات بجميع انواعها ، واظهار مجموع مصادر التمويل للكلية خلال الفترة محل الدراسة .

جدول رقم (4) يوضح نتائج التحليل الافقي لقائمة المركز المالي

التفاصيل	سنة 2013 الاساس	سنة 2014		سنة 2015		سنة2016		سنة 2017	
الموجودات	نسبة الاساس	النسبة الكلية	نسبة التغير	النسبة الكلية	نسبة التغير	النسبة الكلية	نسبة التغير	النسبة الكلية	نسبة التغير
الموجودات المتداولة									
النقدية لدى المصارف	%100	%35	%65-	%59	%41-	%111	%11	%365	%265
النقدية في الصندوق (السلف)	%0	%0	%0	%0	%0	%0	%0	%100	%100
مجموع الموجودات	%100	%35	%65-	%59	%41-	%111	%11	%371	%271
مصادر التمويل									
الفائض في بداية السنة	%100	%96	%4-	%96	%4-	%155	%55	%246	%146
فائض (عجز) السنة الحالية	%100	%0	%0	%45	%55-	%68	%32-	%562	%462
مصادر التمويل القصيرة الاجل									
الدائنون	%100	%100	%0	%181	%81	%206	%106	%677	%577
امانات رسوم التسجيل	%100	%0	%0	%0	%0	%100	%100	%0	%0

امانات اصدار الهويات	%100	%0	%0	%0	%0	%50	%50-	%31	%69-
امانات التعليم المستمر	%100	%0	%0	%0	%0	%17	%83-	%8	%92-
امانات التعليم الموازي	%100	%0	%0	%0	%0	%100	%100	%0	%0
امانات الحوانيت والنوادي	%100	%0	%0	%0	%0	%0	%0	%283	%183
مجموع مصادر التمويل	%100	%35	%65-	%59	%41-	%111	%11	%371	%271

3-1-2-1- التحليل الافقي لجانب الموجودات : والتي تشمل كل من :

النقدية لدى المصارف : يتبين من خلال الجدول اعلاه ان النسبة الكلية انخفضت الى (+35%) وبنسبة تغير (-65%) وبمقدار انخفاض في السيولة النقدية (-35879127) دينار ، ويعود السبب الى انعدام الايراد في عام 2014 ، واقتصرا العمل بتسديد حسابات الدائنين وبعض الامانات ، علما ان القوائم لم تظهر بشكل واضح اسباب هذا الفرق الكبير وافتقار الافصاح الى الشفافية اللازمة ، وفي عام 2015 ومع مزاولة النشاط في موقع بغداد وافتتاح فرع لمصرف الرافدين الذي لديه الحساب الجاري الخاص بالكلية يلاحظ ان النسبة الكلية ارتفعت الى (+59%) وانخفاض نسبة التغير الى (-41%) وارتفاع السيولة عن سنة 2014 الا انها لازالت اقل من سيولة سنة الاساس بمقدار (-22645627) دينار ، وفي عام 2016 و 2017 ارتفعت النسبة الكلية الى (+111%) و (+365%) ونسبة تغير (+11%) و (+265%) ، وان ارتفاع نسبة التغير الموجبة تدلل على حالة جيدة للسيولة النقدية مما يوفر للكلية القدرة على مواجهة اي التزامات او مصاريف قد تنشا لتحقيق الاستمرار والديمومة في العملية التعليمية ، وكان أثر فترة النزوح واضحا بشكل كبير في عام 2014 .

حساب السلف : يظهر حساب السلف الى تسديد كافة الالتزامات المتعلقة بهذا الحساب ، مع ملاحظ تدوير مبلغا وقدره (3482325) دينار بذمة اللجان للعام القادم ، وهذا لا يجوز انما يجب تسوية الحساب في نهاية السنة من خلال اعادة المبلغ الى امين الصندوق ليظهر ضمن النقدية.

3-1-2-2- التحليل الافقي لجانب المطلوبات ومصادر التمويل : وتمثلت هذه الفقرة بالتفاصيل التالية: اذ اظهر الفائض في بداية سنة 2014 نسبة كلية مقدارها (+96%) ونسبة تغير (-4%) وهو فائض غير حقيقي يعود الى سنة 2014 وهو مرتبط بمدور الفائض لعام 2013 والذي ينم عن عدم ممارسة نشاط حقيقي في هذا العام انما هي مبالغ غير موزعة تعود لسنة 2013 ، وفي سنة 2015 استمرت على نفس النسبة الكلية ونسبة التغير ، وفي عامي 2016 و 2017 ازدادت النسبة الكلية الى (+155%) و (+246%) وبنسبة تغير (+55%) و (+146%) وهي نسبة تمثل فائض حقيقي في بداية السنة للعامين الاخيرين وهي تدل على حالة جيدة عن الوضع المالي لكلية الادارة والاقتصاد ، اي تشير للتحسن في الاداء المالي بعد فترة النزوح وبذلك زادت مساهمة الكلية في عملية تطوير المؤسسات التعليمية.

الفائض والعجز للسنة الجارية او الحالية : يلاحظ ان نسبة التغير لفائض او عجز السنة الحالية عام 2014 كانت (0%) اذ ان عملية النزوح القت بأثرها بشكل واضح على هذه السنة ويعود السبب الرئيسي الى عدم تحقيق اي ايراد في هذا العام ، وفي عام 2015 ارتفعت النسبة الكلية الى (+45%) وبنسبة تغير (-55%) ، وفي عام 2016 زادت النسبة الكلية للفائض وصلت الى (+68%) وبنسبة تغير بلغت (-32%) وهي تدل على بداية حالة التعافي للفائض ، وفي عام 2017 بلغت نسبة التغير في الفائض ووصلت الى (+462%) وبزيادة مقدارها (+86708379)

دينار عن سنة الاساس ، وهي نسبة عالية وتدل على تحسن في الفائض مما يسهل على متخذ القرار دعم العملية التعليمية من خلال توفير كافة المستلزمات الضرورية .

الشكل رقم (2)

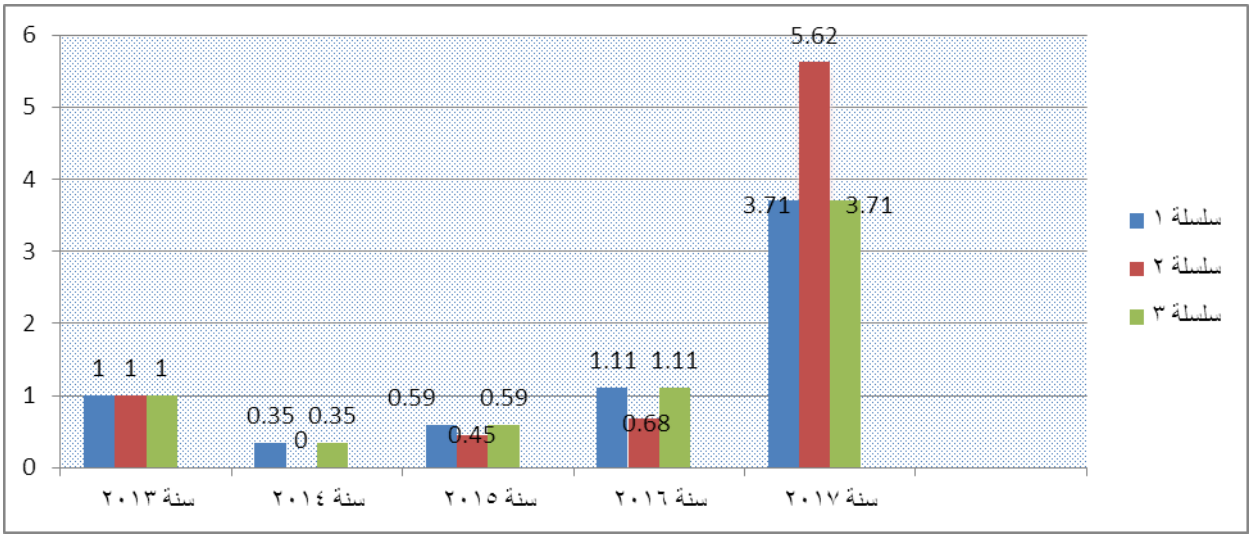

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (5)، اذ تعبر السلسلة رقم (1) باللون الازرق عن اجمالي الموجودات ، والسلسة رقم (2) باللون الاحمر عن فائض وعجز السنة الحالية والسلسلة رقم (3) باللون الاخضر عن اجمالي مصادر التمويل.

حساب الدائنون : ويمثل هذا الحساب الديون المترتبة بذمة الكلية والناتجة عن حصة الجهات الاخرى وحسب قانون صناديق التعليم العالي رقم (122) لسنة 1999والتعليمات المرفقة معه ،والمثلة بحصة الوزارة ورئاسة الجامعة بالإضافة الى حصة الاقسام الداخلية وهي لدعم الاقسام الداخلية لتحسين مقدرتها في توفير مستلزمات الراحة والسكن الملائم للطلاب ، ويلاحظ بقاء النسبة الكلية لحساب لدائنون في سنة 2014 ، وهي تعود بالأساس لعام 2013 ، ومبرر ذلك هو عدم قدرة الكلية على تسديد التزاماتها الى الدائنون بسبب وشبه توقف للنشاط المصرفي ، وبالتالي فان اثر النزوح كان واضحا في جعل حالة عدم استقرار في اداء الكلية من الناحية المالية، مع ملاحظ عدم تولد اي التزام جديد بسبب عدم تحقيق اي ايراد في سنة النزوح ، وفي عام 2015 ارتفعت النسبة الكلية وبلغت (+181%) وبنسبة تغير (+81%) اي ارتفاع الديون للجهات الاخرى ووصل عام 2015 الى (5199087) دينار ، ويلاحظ ارتفاع النسبة الكلية لعامي 2016 و2017 فقد وصلت الى (+206%) و (+677%) وبنسبة تغير (+106%) و(+577%) وهذا يدل على حالة غير طبيعية (سلبية)، اذ من المفروض سداد المبلغ الخاصة بالدائنون مع استقرار وانتظام العمل في الموقع الجامعي ، والذي يؤدي بدور الى اظهار النقدية لدى المصارف بشكل غير حقيقي ومصطنع ناتج عن عدم سداد الالتزامات في موعدها المحدد .

حساب الامانات : وتضمن هذا الحساب العديد من انواع الامانات وهي (رسوم التسجيل واصدار الهويات والتعليم المستمر والتعليم الموازي والحوانيت والنوادي)، ويلاحظ في الاعوام 2013 و2014 و2015 بانه لم يتم تسجل اي نسبة متعلقة بأمانات كل من رسوم التسجيل والتعليم الموازي ، وفي عام 2016 ظهور حساب امانات رسوم التسجيل وهي في حقيقة الامر ليس بالأمانات حسب التعليمات انما يجب قيدها ايراد للنشاط الخدمي لعام 2016 وهذا سوف يؤثر على الفائض للسنة الحالية وبالتالي يسجل انخفاضا فيه ، وايضا سوف يؤثر على الدائنون وكشف العمليات

الجارية بسبب وجود حصص في هذا الايراد لجهات اخرى وهي حالة غير ايجابية (سلبية) ، وفي عام 2017 تم تجاوز هذه الحالة السلبية اذ اظهرت نسبة التغير (0%) والعودة الى الحالة الطبيعية، اما فيما يخص حساب امانات اصدار الهويات في عامي 2016 و2017 يلاحظ انخفاض النسبة الكلية عن سنة الاساس الى (+50%) و (+31%) لتصل الى نسبة تغير (-69%) عام 2017 ، رغم الانخفاض الحاصل في النسبة الكلية لأمانات اصدار الهويات الا انها تعبر عن حالة غير طبيعية (سلبية)، اذ يجب بعد سداد المبلغ الخاصة بإصدار الهويات يتم تحويل الباقي الى ايراد النشاط الخدمي ، وبالتالي سوف يلقي بظلاله واثاره على كل من حساب الدائنون وكشف العمليات الجارية والفائض الخاص بالسنة الحالية مما يؤدي الى اظهاره بشكل غير حقيقي ، اما فيما يخص امانات التعليم المستمر لعام 2016 والتي مقدارها (750000) دينار هي مبالغ غير موزعة الى الجهات المستفيدة وبضمنها حصة الكلية عن ممارسة وحدة التعليم المستمر لعملها في الكلية ، وهذه تمثل حالة غير طبيعية (سلبية) يجب تجاوزها لا نها سوف تأثر على باقي الحسابات كالدائنون والفائض وكشف العمليات الجارية ، لذلك يجب سداد كافة الالتزامات في نهاية السنة وقبل اعداد الحسابات الختامية، وفي عام 2017 ظهر حساب التعليم المستمر كأمانات وبمبلغ (338000) دينار وهو يمثل حصة الكلية من ايرادات وحدة التعليم المستمر لهذا العام وايضا يعتبر هذا حالة غير طبيعية (سلبية) سوف تلقي بأثارها على باقي الحسابات اذ يجب قيدها مع ايرادات الانشطة الخدمية عند تسوية المبلغ في نهاية السنة، اما فيما يخص حساب امانات الحوانيت والنوادي ، لم تظهر اي امانات في الاعوام 2014 و 2015 و2016 وهي حالة طبيعية (ايجابية) ناتجة عن تسوية كافة الالتزامات المتعلقة بحساب الامانات ، اما في عام 2017 يلاحظ ظهور نسبة تغير شكلت (+183%) لحساب امانات النوادي والحوانيت وبمبلغ وصل الى (+11900000) دينار وهي تتضمن شقين ايجابي وسلبي ، اولهما هي زيادة في ايرادات الكلية مما يؤدي الى زيادة المقدرة المالية للكلية وثانيهما يجب عدم اظهارها بصيغة امانات لأنها تمثل حصة الكلية فقط ، اذ يجب اضافتها الى ايرادات النشاط الخدمي للعام نفسه ايضا سوف يلقي بأثاره على باقي الحسابات ويجب تجاوز هذه الحالة .

3-1-3- **التحليل الافقي لكشف العمليات الجارية** : فقد عمل الباحث على اجراء عملية التحليل الافقي لكشف العوائد المتحققة من مساهمة كلية الادارة والاقتصاد في تطوير المؤسسات التعليمية في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقية والمتمثل بكشف العمليات الجارية ، من خلال قسمة عناصر كشف العوائد المتحققة من مساهمة كلية الادارة والاقتصاد في تطوير المؤسسات التعليمية لكل سنة لما يقابله في سنة الاساس وهي سنة 2013 ، وفي ادناه جدول قم (5) والذي يوضح البيانات الخاصة بالعوائد المتحققة من مساهمة كلية الادارة والاقتصاد في تطوير المؤسسات التعليمية ، وجدول رقم (6) الذي يوضح نسبة كل عنصر لما يقابله في سنة الاساس التي تم اعتمادها .

جدول رقم (5) يوضح البيانات الخاصة بالعوائد المتحققة من مساهمة الكلية في تطوير المؤسسات التعليمية (2017/2013)

التفاصيل	سنة 2013 الاساس	سنة 2014	سنة 2015	سنة2016	سنة 2017
العوائد المتحققة من مساهمة الكلية في تطوير المؤسسات التعليمية	99655455	0	28637000	144055830	465341115
النشاط الخدمي					
تنزيل حصة الوزارة (10%)	(455496)		(193700)	(704800)	(2343025)
تنزل حصة الرئاسة (20%)	(910991)		(387400)	(1409600)	(4686050)
نشاط النفقة للدراسات العليا					
تنزل حصة الوزارة (5%)	(750000)		(500000)	(1150000)	0
تنزل حصة الرئاسة (80%)	(750000)		(500000)	(2300000)	(22951060)
نشاط الدراسات المسائية					
تنزل حصة الوزارة (5%)	(3357023)		(751500)	(5130352)	(12598841)
تنزل حصة الرئاسة (10%)	(6714045)		(1503000)	(10260705)	(25197683)
تنزل دعم الاقسام الداخلية (10%)	(7460050)		(1670000)	(11400783)	(27997425)
حصة الهيئة المشرفة للدراسات المسائية			(2150000)		
نشاط الدراسات الموازية					
تنزل حصة الوزارة (5%)	0	0	0	0	(350000)
تنزل حصة الرئاسة (80%)	0	0	0	0	(5320000)
مجموع التنزيلات	(20397605)		(7655600)	(32356240)	(101444084)
صافي العوائد المتحققة	79257850		20981400	111699590	363897031
تنزل اجمالي المصروفات	(56057200)		(10625500)	(95885806)	(233590397)
فائض (عجز) العمليات الجارية المنقول الى الميزانية العامة	23200650		10355900	15813784	130306634

يتضمن الجدول رقم (5) البيانات المتعلقة بحصص كافة الاطراف والجهات المشمولة بقانون صناديق التعليم العالي رقم (122) لسنة 1999 وتعديلاته، اذ يتم احتساب الحصص حسب هذا القانون وبنسب محدد من الايرادات الكلية لكل سنة على حده ، والتي تشمل حصة كل من وزارة التعليم العالي ورئاسة الجامعة والاقسام الداخلية ، ويتم طرح الحصص الموزعة من الايرادات الكلية المتحققة لتلك السنة والناتج يمثل صافي العوائد المتحققة ومن ثم تنزل كافة المصاريف لنفس العام ليشكل الفائض او العجز المنقول الى الميزانية ، فعندما يكون المبلغ الناتج من العمليات الجارية موجب اي ان الايرادات غطت كافة الحصص والمصاريف والباقي ينقل كفائض الى الميزانية ويعمل على زيادة مصادر التمويل في الميزانية ، اما في حالة كون ناتج العمليات الجارية سالب اي ان الايرادات لم تستطيع تغطية كافة الحصص والمصاريف الخاصة بهذا العام ، وهنا يتشكل العجز وبالتالي تكون اشارته سالبة ويعمل على تخفيض جانب مصادر التمويل في الميزانية .

جدول رقم (6) يوضح نتائج التحليل الافقي للعوائد المتحققة من مساهمة الكلية في تطوير المؤسسات التعليمية للفترة (2017/2013)

التفاصيل	سنة 2013 الاساس	سنة 2014	سنة 2015	سنة2016	سنة 2017
العوائد المتحققة من مساهمة الكلية في تطوير المؤسسات التعليمية	%100	%0	%29	%144	%467
النشاط الخدمي					
تنزيل حصة الوزارة (10%)	%100	%0	%43	%155	%514
تنزل حصة الرئاسة (20%)	%100	%0	%43	%155	%514
نشاط النفقة للدراسات العليا					
تنزل حصة الوزارة (5%)	%100	%0	%67	%153	%0
تنزل حصة الرئاسة (80%)	%100	%0	%67	%307	%3060
نشاط الدراسات المسائية					
تنزل حصة الوزارة (5%)	%100	%0	%22	%153	%375
تنزل حصة الرئاسة (10%)	%100	%0	%22	%153	%375
تنزل دعم الاقسام الداخلية (10%)	%100	%0	%22	%153	%375
حصة الهيئة المشرفة للدراسات المسائية	%0	%0	%100	%0	%0
نشاط الدراسات الموازية					
تنزل حصة الوزارة (5%)	%0	%0	%0	%0	%100
تنزل حصة الرئاسة (80%)	%0	%0	%0	%0	%100
مجموع التنزيلات	%100	%0	%41	%171	%537
صافي العوائد المتحققة	%100	%0	%26	%138	%451
تنزل اجمالي المصروفات	%100	%0	%19	%171	%417
فائض (عجز) العمليات الجارية المنقول الى الميزانية العامة	%100	%0	%24	%36	%299

ويتضمن الافقي التفصيلي لكشف العمليات الجارية ما يلي :

أ ـ العوائد المتحققة من مساهمة الكلية في تطوير المؤسسات التعليمية : اذ يلاحظ عدم وجود اي مساهمة للكلية في عام 2014 ، وهي مرتكز فترة النزوح اذ شكلت النسبة الكلية (0%) ، وفي عام 2015 ارتفعت النسبة الكلية عن العام السابق واصبحت النسبة الكلية (+43%) وبنسبة تغير (−57%) ، ولازالت اقل من سنة الاساس اذ ان نسبة التغير سالبة ، وفي عامي 2016 و 2017 ارتفعت النسبة الكلية الى (+144%) و (+467%) وبسنبة تغير (+44%) و (+367%) على التوالي ، وهي حالة ايجابية تعبر عن زيادة مساهمة الكلية في تطوير المؤسسات التعليمية وبشكل كبير وخاصة في عام 2017 اذ حققت مساهمة بمقدار (+465341115) دينار، وهي مبالغ تعتبر كبير بالنسبة لمؤسسة تعليمية خدمية .

ب ـ حصة وزارة التعليم لعالي : يلاحظ انعدام نشوء اي حصة او التزام اتجاه وزارة التعليم العالي لجميع انشطة الكلية في عام 2014 وهي سنة النزوح الاساسية ، مع الاخذ بنظر الاعتبار هنالك زيادة طردية لحصة الوزارة من جميع الانشطة ، فقد بلغت النسبة الكلية لحصة الوزارة من الانشطة الخدمية لعام 2017 (+514%) وبنسبة تغير (+414%) وهي حالة ايجابية تدل تحسن في نشاط الكلية ، مما ترك اثاره على زيادة حصة الوزارة بمبلغ (+1887529) دينار عن سنة الاساس 2013 ، اما حصة الوزارة من نشاط النفقة الخاصة دراسات عليا انعدمت عام 2014، لنفس الاسباب اعلاه مع ملاحظ ان عام 2017 لم يشمل اي حصة لوزارة التعليم العالي بسبب تغير التعليمات

التي تتعلق بهذا النشاط ، وفيما يتعلق بحصتها من الدراسات المسائية ايضا انعدمت في سنة 2014 ، اما بالنسبة للسنوات التي تليها مقارنتا بسنة الاساس فقد ارتفعت النسبة الكلية الى (+22%) و (+153%) و (+375%) وبنسبة تغير (−78%) و (+53%) و (+275%) للسنوات 2015 و 2016 و 2017 على التوالي ، ويلاحظ الزيادة الطردية في حصة الوزارة وهي حالة جيدة تدل على تحسن في نشاط الكلية لهذه الفترة ، وفيما يخص حصتها من نشاط التعليم الموازي كانت نسبة التغير للسنوات (2013 و2014 و2015 و2016) (0%) ولكن في عام 2017 وصلت النسبة الكلية الى (+100%) مقارنتا بسنة الاساس وبمقدار (+350000) دينار .

ت ـ حصة رئاسة الجامعة : يتبين من الجداول رقم (5) و(6) اعلاه ان النسبة الكلية ونسبة التغير كانت (0%) عام 2014 وهي سنة النزوح ، ولكن شهدت حصة الجامعة تحسنا طرديا في سنوات المقارنة التالية ، حيث وصلت النسبة الكلية في النشاط الخدمي (+514%) في عام 2017 ، ونسبة كلية (+3060%) لنشاط الدراسات العليا ، وبنسبة كلية (+375%) من نشاط الدراسات المسائية و (+100%) من نشاط التعليم الموازي ، اذ يلاحظ التحسن الكبير في حصة رئاسة الجامعة من انشطة الكلية المختلفة ويتضح ذلك جليا في عام 2017 ، وهي حالة ايجابية تدل على وجود دعم للمؤسسات التعليمية.

ث ـ حصة دعم صندوق الاقسام الداخلية : تحتسب حصة الاقسام الداخلية من نشاط الدراسات المسائية فقط ، ويتبين من خلال الجدول اعلاه ان حصة الاقسام الداخلية لعام 2014 قد شكلت نسبة كلية (0%) ، وفي عام 2015 ارتفعت النسبة الكلية الى (+22%) وبنسبة تغير (−78%) وفي عامي 2016 و 2017 وصلت النسبة الكلية الى (+153%) و (+375%) وبنسبة تغير (+53%) و (+275%) على التوالي، ويمكن التوصل من خلال التحليل ان سنة 2014 تأثرت بعملية النزوح عن الموقع الجامعي وبشكل مباشر ، ويلاحظ التحسن بعد هذا العام اذ ارتفعت النسبة بشكل طردي ايضا لتصل اعلى درجاتها في عام 2017 ، وهي ايضا تمثل حالة ايجابية وتدل على وجود دعم للمؤسسات التعليمية.

ج ـ فائض او عجز العمليات الجارية : وهو ناتج طرح العوائد المتحققة للسنة الجارية مطروحا منه مجموع التنزيلات (الحصص) ونحصل هنا على صافي العائد المتحقق مطروحا منه اجمالي المصاريف (النفقات) للسنة الجارية ينتج الفائض او العجز، ويلاحظ ان الفائض في عام 2014 شكل نسبة كلية (0%) وفي عام 2015 ارتفعت النسبة الكلية الى (+24%) ونسبة تغير (−78%) وشهدت هذه النسبة ارتفاع لسنوات المقارنة التالية لسنة الاساس ووصلت في عام 2017 الى نسبة كلية (+229%) ونسبة تغير (+129%) للفائض المنقول للميزانية وبمقدار (+130306634) دينار وهي قيمة مالية تعتبر عالية نسبيا ، مما توفر للكلية السيولة اللازمة لمواجهة متطلبات ومستلزمات العملية التعليمية الخاصة بالكلية ، ومما يقلل الاعتماد على موارد الخزينة المركزية للدولة وتوفير عملية تمويل ذاتي للكلية .

3 – 2 ـ المحور الثاني : التحليل المالي العمودي : يعتمد التحليل العمودي على اعادة صياغة الارقام الموجودة في القوائم والكشوفات المالية بشكل نسب مئوية من اجل امكانية القيام بعملية المقارنة لكل سنة على حدة ، اذ يتم اعتماد فقرة رئيسية يتم على اساسها اجراء المقارنة لتلك السنة ، كاعتماد فقرة اجمالي الايرادات لتحديد نسبة كل نوع من انواع الايرادات من اجمالي الايرادات ، وهكذا لبقية القوائم والكشوفات وكما سيتم تناوله في التحليل التالي .

3-2-1- التحليل العمودي لكشف الايرادات والمصاريف : قام الباحث بأعداد كشف بالإيرادات والمصاريف للسنوات الخمسة بشكل كشف موحد ، ويعتمد التحليل العمودي على اعادة صياغة هذا الكشف

الموحدة بشكل نسب مئوية من اجل امكانية القيام بعملية المقارنة لكل سنة على حدة ، اذ يتم اعتماد فقرة رئيسية وعلى اساسها نتمكن من اجراء عملية المقارنة لتلك السنة وبشكل عمودي ، وقد تم اعتماد اجمالي الايراد لتحديد نسبة كل نوع من الايرادات ، واجمالي المصاريف لتحديد نسبة كل نوع من المصاريف ، وثم تحديد نسبة زيادة الايرادات على المصاريف ، ويظهر الجدول رقم (7) التحليل المالي لكشف الايرادات للسنوات الخمس.

جدول رقم (7) يوضح نسب التحليل العمودي لكشف الايرادات والمصاريف للفترة (2017/2013)

التفاصيل	سنة 2013 الاساس	سنة 2014	سنة 2015	سنة2016	سنة 2017
الايرادات					
ايرادات النشاط الخدمي	%4,6	%0	%6,8	%4,9	%5
ايرادات الدراسات الاولية نفقة خاصة (تعليم موازي)	%0	%0	%0	%0	%1,5
ايرادات الدراسات العليا نفقة خاصة	%15,1	%0	%35	%16	%0
ايرادات التعليم المستمر	%2,5	%0	%0	%0	%0
ايرادات النوادي والحوانيت	%3	%0	%0	%0	%0
ايرادات الدراسات المسائية	%75	%0	%58,3	%79,1	%93,5
اجمالي الايرادات	%100	%100	%100	%100	%100
المصاريف					
المصاريف السلعية	%1,7	%0	%0	%1,3	%5,4
المصاريف الخدمية	%0,6	%0	%0	%0,9	%0,6
مصاريف الصيانة	%3,4	%0	%0	%26,5	%27
رواتب واجور الدراسات المسائية	%94,4	%0	%100	%71,3	%67
اجمالي المصاريف	%100	%0	%100	%100	%100
زيادة (نقص) الايرادات على المصاريف	% 177,7	%0	%269,5	%150,2	%199,2

يلاحظ من الجدول اعلاه وحسب التحليل العمودي ما يلي :

- سنة 2013 : شكلت ايرادات الدراسات المسائية اعلى نسبة لتحقق الايراد ، وهي سنة الاساس اذ وصلت الى (75%) من اجمالي الايراد لتلك السنة ، وتلتها ايرادات الدراسات العليا (نفقة خاصة) ، ثم ايرادات النشاط الخدمي ، اي ان المصدر الرئيسي لتشكل الايراد في الكلية يعود الى الدراسات المسائية ، اما فيما يخص المصاريف فقد احتلت رواتب واجور الدراسات المسائية الجزء الاكبر من تلك النفقات ، وقد شكلت زيادة الايرادات على المصاريف ما نسبته (177,7%).
- سنة 2014 : يتبين خلال هذا العام عدم تحقق اي ايراد ، او مصاريف ناتج عن مساهمة الكلية في تطوير المؤسسات التعليمية ، وذلك لأسباب تتعلق بعملية النزوح وما سببته من ارباك في تنظيم العملية الادارية والمالية .

- سنة 2015 : يلاحظ ان هنالك تحسن في الاداء المالي للكلية بعد الاستقرار في موقع بغداد ، اذ بداء العمل بممارسة انشطتها بشكل تدريجي وبدا اثبات الاحداث المالية في شهر ايلول 2015 ، وكذلك شكلت ايرادات الدراسات المسائية المساحة الاكبر من ايرادات الكلية وبنسبة (58,3%) من اجمالي الايرادات ، وتلتها ايرادات النفقة الخاصة للدراسات العليا وبنسبة (35%) ثم الانشطة الخدمية للكلية (6,8%)، وشكلت رواتب واجور الدراسات المسائية (100%) من اجمالي المصاريف ، اي توقف المصاريف الاخرى في هذا العام .
- سنة 2016 : في هذا العام شكلت ايراد الدراسات المسائية الجزء الرئيسي من ايرادات الكلية ، ثم النفقة الخاصة والانشطة الخدمية ، مع ملاحظة ان بداية العودة الى الموقع الاصلي للكلية في الرمادي اذ يتضح بانه هنالك ارتفاع كبير في مصاريف الصيانة اذ شكل ما نسبته (26,5%) من اجمالي المصاريف وبمبلغ قدره (25376340) دينار ، وايضا ارتفاع في المصاريف السلعية والخدمية، وهذا يشكل حالة ايجابية وتبين ان الكلية بدأت في استخدام اموالها المتوفر في اعادة اعمار الكلية بعد العودة من النزوح ، رغم بقاء الجزء الاعظم من المصاريف لأجور ورواتب الدراسات المسائية .
- سنة 2017 : ويتبين من التحليل العمودي لكشف الايرادات والمصروفات ان هنالك ارتفاع كبير في الايرادات اذ وصلت الى (465341115) دينار وشكلت ايرادات الدراسات المسائية (93,5%) منه ، وتلته ايرادات الانشطة الخدمية اذ وصلت الى (23430250) دينار ، وهي ايرادات تعتبر كبيرة لمؤسسة تعليمية خدمية وساهمت في توفير الجزء الاعظم من الاموال للاستمرار في عملية اعادة اعمار الكلية لما تعرضت له من دمار في كافة المرافق العامة التابعة لها ، ويكمن ملاحظة ذلك من خلال ارتفاع المصاريف الخاصة بأعمال الصيانة سواء للأبنية والاجهزة والمعدات التابعة لها اذ وصلت مصاريف الصيانة الى (63004655) دينار وهو مبلغ يعتبر كبير بالنسبة الى الكلية .

3-2-2- التحليل العمودي لقائمة المركز المالي : قام الباحث ايضا بأعداد قائمة مركز مالي موحدة للسنوات الخمسة لتكون اكثر وضوحا في عملية التحليل ، وقد تم تحديد فقرة رئيسية في القوائم المالية لتكون الاساس في احتساب النسب لباقي الفقرات كان تكون اجمالي الموجودات او اجمالي المطلوبات بالنسبة لقائمة المركز المالي ، وهكذا لباقي القوائم بحيث تتولد لدينا امكانية اجراء المقارنة لكل سنة على حده ولكل عناصر القائمة من خلال احتساب نسبة كل عنصر لما يشكله من النسبة التي تم اعتبارها الاساس وبالاعتماد على هذه النسب المئوية يصبح بإمكان المحلل التوصل الى الانحرافات الايجابية او السلبية ، بالإضافة الى تحديد نسبة النمو وتوفير امكانية للحكم وتقييم اداء المؤسسة المالي لتلك السنة محل الدراسة والتقييم . وقد تم اتمام عملية اعادة صياغة الارقام لقوائم المركز المالي الى نسب مئوية وكما يظهر الجدول رقم (8) في ادناه :

جدول رقم (8) يوضح نتائج التحليل العمودي لقائمة المركز المالي للفترة (2017/2013)

التفاصيل	سنة 2013 الاساس	سنة 2014	سنة 2015	سنة 2016	سنة 2017
الموجودات					
الموجودات المتداولة					
النقدية لدى المصارف	%100	%100	%100	%100	%100
النقدية في الصندوق (السلف)					%1,7
مجموع الموجودات	%100	%100	%100	%100	%100
مصادر التمويل					
الفائض في بداية السنة	%31,4	%85,3	%51	%44	%20,8
فائض (عجز) السنة الحالية	%41,8	%0	%32	%25,7	%63,3
مصادر التمويل القصيرة الاجل					
الدائنون	%5,2	%14,7	%17	%9,6	%9,4
امانات رسوم التسجيل	%0	%0	%0	%5,6	%0
امانات اصدار الهويات	%5,8	%0	%0	%2,6	%0,5
امانات التعليم المستمر	%8,2	%0	%0	%1,2	%0,2
امانات التعليم الموازي	%0	%0	%0	%11,3	%0
امانات الحوانيت والنوادي	%7,6	%0	%0	%0	%5,8
مجموع مصادر التمويل	%100	%100	%100	%100	%100

ويتبين من خلال التحليل العمودي لقوائم المركز المالي ما يلي :

- سنة 2013 : فقد شكلت النقدية لدى المصارف ما نسبته (100%) من اجمالي الموجودات وبمبلغ مقداره (55434082) دينار والذي يمثل سيولة جاهزة للاستخدام لمواجهة اي مصاريف ، ولكن يؤخذ بعض الملاحظات على سنة 2013 ، وهي ظهور عددت انواع من الامانات (امانات اصدار الهويات ، امانات التعليم المستمر ، امانات النوادي والحوانيت) ، اذ يجب تسوية حسابات الامانات وعدم ابقائها ذمة على الكلية ، بالإضافة الى امر مهم ان اغلب هذه الامانات تحتوي على حصة للكلية كان من المفروض تحديد حصة الكلية واضافتها الى النشاط الخدمي ، وان عدم تحديدها سوف يؤدي الى تخفيض في ايراد الكلية للسنة المالية المرتبطة بها ويجب عدم تدويرها للعام القادم لأنه ايراد للسنة المتولدة فيها ، وايضا سيظهر حساب الدائنون بشكل غير حقيقي ، وقد شكل فائض السنة الحالية (41,8%) من مجموع مصادر التمويل ، والفائض بداية السنة (31,4%) ليشكلا سويا ما مجموعه (73,2%) من مجموع مصادر التمويل وبمبلغ قدره (40656173) دينار وهي حالة ايجابية تدل على توفر فائض يساعد الكلية على الإيفاء بكافة الالتزامات وتوفير المتطلبات الضرورية للكلية.
- سنة 2014 : يلاحظ انخفاض في النقدية لدى المصارف ، مع عدم توليد اي فائض خلال السنة الحالية ، وهذا يعود بسبب عدم تولد اي ايراد خلال هذه السنة والذي تأثر بعملية النزوح خلال هذا العام وللأسباب المذكورة سابقا ، ومثلة مصادر التمويل الفائض بداية السنة والمرحل من العام السابق والذي شكل ما نسبته (85,3%) بالإضافة الى حساب الدائنون ، مع ملاحظة ايجابية انه تم تسوية كل الحسابات المتعلقة بالأمانات بداية العام .

- سنة 2015 : يتبين وجود نقدية لدى المصارف وبمبلغ مقداره (32788455) دينار وبنسبة (100%) وهي حالة ايجابية تدل على توفر في السيولة النقدية لتغطية اي التزامات او نفقات ، وايضا تمتاز هذه السنة بوجود فائض في بداية السنة ، مع فائض السنة الحالية واللذان شكلا ما نسبته (83%) من مجموع مصادر التمويل ، مع ملاحظة مهمة وهي تصفية حساب للأمانات ، مع الانتباه الى ضرورة تسديد حسابات الدائنون والذي شكل ما نسبته (17%) من مصادر التمويل، وهي تعتبر حالة سلبية.
- سنة 2016 : شهدت هذه السنة عودة ظهور حسابات الامانات بأنواعها المختلفة ، مع ملاحظة ان ظهور حساب الامانات بكثرة وبهذه الصيغة تعتبر من الحالات السلبية ، مع الاشارة ان اغلب هذه الامانات تتضمن حصة للكلية وللجهات الاخرى مما سوف يؤثر على باقي الحسابات مع عدم وجود ملاحظات في القوائم تؤدي الى الابتعاد عن معاني الافصاح وذلك سيلقي اثره على القوائم والكشوفات وبالتالي لا تعبر عن الوضع المالي بشكل صحيح لذى يجب تصفية هذه الامانات قبل اعداد الحسابات الختامية ، ومن الحالات الايجابية توفر سيولة عالية ممثلة بالنقدية في المصارف والتي شكلت نسبة (100%) من الموجودات وبمبلغ قدره (61601248) دينار وهو مبلغ جيد ويمثل ضعف مبلغ السنة السابقة، والذي كان اغلبه يعود الى الفائض في بداية السنة ، وقد شكل مع فائض السنة الحالية في عام 2016 ما نسبته (69,7%) من مصادر التمويل .
- سنة 2017 : يلاحظ في هذه السنة ظهور حساب السلفة وشكل ما نسبته (1,7%) من مجموع مصادر التمويل وهي نسبة قليلة مقارنة بأجمالي الموجودات ، مع التنويه الى ضرورة تصفية حساب السلف بإعادة المبالغ المتبقة الى النقدية في الصندوق ، وكما يتبين ارتفاع في الفائض للسنة الحالية اذ شكل ما نسبته (63,3%) من اجمالي مصادر التمويل وبمبلغ مقداره (130306634) دينار وهو ما يعدل (8) اضعاف فائض العام السابق وهي حالة جيدة تدل على زيادة في نشاط السنة الحالية ، وكذلك تم تصفية اغلب الامانات مع التنويه الى ان (امانات اصدار الهويات و التعليم المستمر) هي لا تمثل امانات لأنها عبارة عن حصة الكلية ، وكان من المفروض قيد حصة الكلية المتأتية من هذان النشاطان في ايرادات النشاط الخدمي مع ملاحظة ان المبالغ المتأتية من حساب اصدار الهويات يخضع لألية توزيع تختلف عن نشاط التعليم المستمر ، اذ ان مبلغ التعليم المستمر والذي شكل ما نسبته (0,2%) يضاف فقط الى حصة الكلية ، اما الحساب الاخر فيتضمن حصة للكلية والاطراف الاخرى ، وهي حالة سلبية يجب تجاوزها في اعداد الحسابات الختامية .

3 – 2 – 3 - التحليل العمودي لكشف العمليات الجارية : تم اعداد الجدول رقم (9) ليوضح اجمالي المبالغ المتحققة من مساهمة الكلية في تطوير المؤسسات التعليمية ، سواء على مستوى الكلية او الاطراف الاخرى المستفيدة من ممارسة الكلية لا نشطتها المختلفة وكما في ادناه:

جدول رقم (9) يوضح بيانات الاطراف الاخرى المستفيدة من العوائد المتحققة من مساهمة الكلية في تطوير المؤسسات التعليمية للفترة (2017/2013)

التفاصيل	سنة 2013 الاساس	سنة 2014	سنة 2015	سنة2016	سنة 2017
العوائد المتحققة من مساهمة الكلية في تطوير المؤسسات التعليمية	99655455	0	28637000	144055830	465341115
اجمالي حصة الوزارة	4562519	0	1445200	6985152	15291866
اجمالي حصة الرئاسة	8375036	0	2390400	13970305	58154793
اجمالي حصة الاقسام الداخلية	7460050	0	1670000	11400783	27997425
اجمالي حصة الهيئة المشرفة	0	0	2150000	0	0
اجمالي حصة الكلية	79257850	0	20981400	111699590	363897031

وكما تم اعداد الجدول رقم (10) لتحويل الارقام المطلقة في الجدول اعلاه الى نسب مئوية لتسهيل عملية اجراء المقارنة ، على مستوى السنة الواحدة وفق التحليل العمودي ومن خلال اجراء التحليل والمقارنة وفق هذا الاسلوب .

جدول رقم (10) يوضح نتائج التحليل العمودي لحصص الاطراف الاخرى من العوائد المتحققة من مساهمة الكلية في تطوير المؤسسات التعليمية للفترة (2017/2013)

التفاصيل	سنة 2013 الاساس	سنة 2014	سنة 2015	سنة2016	سنة 2017
العوائد المتحققة من مساهمة الكلية في تطوير المؤسسات التعليمية	%100	%100	%100	%100	%100
اجمالي حصة الوزارة	%4,6	%0	%5	%4,8	%3,3
اجمالي حصة الرئاسة	%8,4	%0	%8,3	%9,7	%12,5
اجمالي حصة الاقسام الداخلية	%7,5	%0	%5,8	%8	%6
اجمالي حصة الهيئة المشرفة	%0	%0	%7,5	%0	%0
اجمالي حصة الكلية	%79,5	%0	%73,4	%77,5	%78,2

- يتبين من الجدول اعلاه بان هنالك مساهمة وبمستويات ونسب مختلفة لجميع الجهات المستفيدة من ممارسة الكلية لأنشطتها ، وأظهر التحليل العمودي ان الكلية كانت لها الحصة الاكبر من العوائد المتحققة مع تزايد هذه العوائد وبشكل كبير اذ وصلت الى مبالغ لا يستهان بها وخاصة في عام 2017 فقد كانت العوائد المتحققة على مستوى الكلية (363897031) دينار وشكلت نسبة (78,2%) من النسبة الكلية للإيرادات المتحققة ،مما ساعد الكلية على دعم العملية التعليمية من خلال توفير كافة المستلزمات الضرورية لإنجاح تلك العملية ، مع الانتباه الى انخفاض التمويل والدعم من قبل وزارة المالية سواء على صعيد الكلية او الجامعة او الوزارة ، ولأسباب تعود الى تقليص النفقات الحكومية بشكل عام لما يمر به البلد من ظروف اقتصادية صعبة وانخفاض هذا الدعم سواء على مستوى الموازنة التشغيلية (عدا الرواتب) او الموازنة الاستثمارية بسبب تلك الظروف ، مع ملاحظة ان عام 2014 لم يحقق اي مساهمة في تطوير المؤسسات التعليمية ، وان ذلك يعود لنفس الاسباب المشار اليها سابقا وهي اثار عملية النزوح ، بالإضافة لمساهمة الكلية في دعم الاطراف الاخرى المستفيدة من ممارسة الكلية لتلك الانشطة ، سواء على مستوى الوزارة او رئاسة الجامعة او الاقسام الداخلية .

الشكل رقم (3)

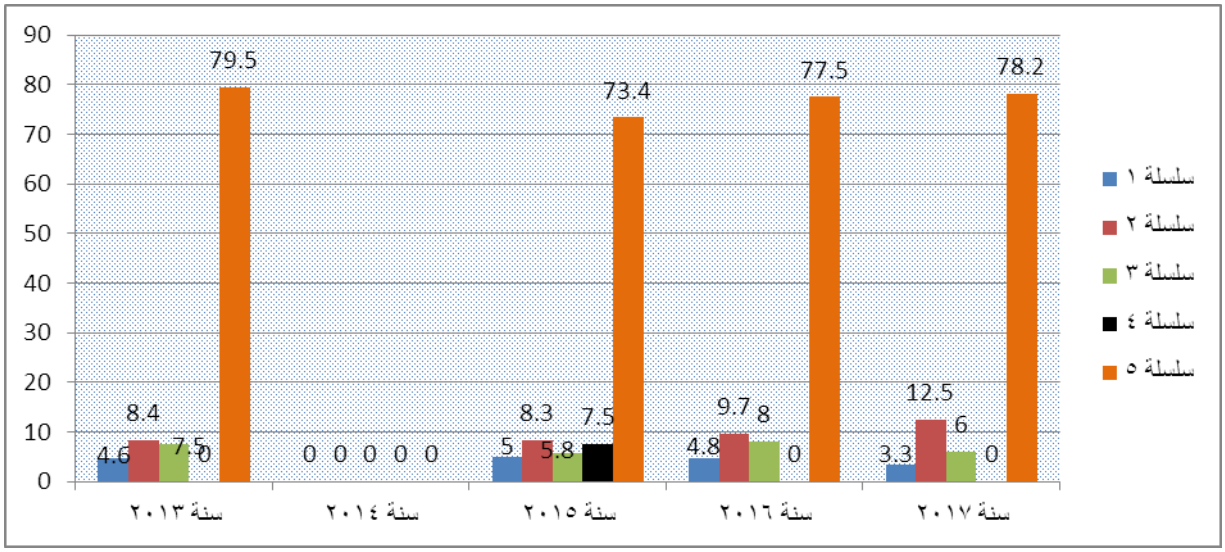

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (10) ، اذ تمثل السلسلة رقم (1) باللون الازرق حصة الوزارة ، والسلسلة رقم (2) باللون الاحمر حصة الرئاسة ، والسلسة رقم (3) باللون الاخضر حصة الاقسام الداخلية ، سلسلة رقم (4) باللون الاسود حصة الهيئة المشرفة ، سلسلة رقم (5) باللون الجوزي حصة الكلية.

المبحث الرابع
النتائج والتوصيات

4 – 1 - النتائج :

1 – كان هنالك اثر واضح لعملية النزوح على مدى مساهمة كلية الادارة والاقتصاد / جامعة الانبار في دعم وتطوير المؤسسات التعليمية ، اذ اظهرت نتائج التحليل الافقي والعمودي لكشف الايرادات والمصاريف ، عدم تحقيق اي ايراد في عام 2014 ، فقد كانت النسبة الكلية ونسبة التغير (0%).

2 – اظهر التحليل الافقي تحسنا في مستوى نشاط كلية الادارة والاقتصاد للسنوات التي تلة سنة النزوح ، اذ كانت نسبة التغير في عام 2015 (-72%) ثم اصبحت في عام 2016 (44%) وفي عام 2017 (346%) وهي تدل على تحسن كبير في مستوى نشاط الكلية ، وقد وصلت على مستويات تفوق مستوى سنة الاساس 2013.

3 – كان لإيراد الدراسات المسائية النصيب الاكبر في تحقيق الايرادات ، ووصلت نسبة التغير عام 2017 الى (483%) وبمبلغ (434,910,865) دينار وهي مبالغ كبير على مستوى مؤسسة خدمية .

4 – شهدت الكلية تحسن كبير بعد النزوح وابتداء من عام 2015 في الفائض للسنة الحالية وبشكل تدريجي ، والذي اظهرته قائمة المركز المالي ، وخصوصا في عام 2017 ، وقد وصلت نسبة التغير في ذلك العام الى (462%) مقارنتا بسنة الاساس 2013 .

5 – كانت هنالك مساهمة كبير للكلية في دعم المؤسسات التعليمة ، اذ وصلت عام 2017 الى نسبة كلية (537%) مقارنتا بالنسبة الكلية لسنة الاساس وبمبلغ قدره (101,444,084) دينار ، وكان هذا الدعم موزع لكل من وزارة التعليم العالي ورئاسة جامعة الانبار بالإضافة الى دعم صندوق الاقسام الداخلية .

6 – اظهرت الدراسة بموجود التزام بالقوانين والتشريعات الخاصة بصناديق التعليم العالي من قبل الكلية.

7 – قيام رئاسة الجامعة بحصر استلام مبالغ بعض الانشطة من قبلها ، وبشكل متذبذب يؤثر على عدم اعطاء صورة واضحة وشفافة عن الاداء المالي للكلية ، كما هو الحال في استلام مبالغ اقساط الدراسات العليا وايرادات الدراسات المسائية والتعليم الموازي ، علما ان مركز تحقق الايراد هو كلية الادارة والاقتصاد، وان ذلك يظهر بشكل واضح في عام 2015 ، اذ تم استلام اقساط من قبلها بالنسبة الايرادات الدراسات المسائية ومن ثم قيامها بتسديد حصة الكلية ، ثم اعادة استلام الاقساط من قبل الكلية عام 2016 ، 2017 ، ومن ثم حصرت استلام الايراد لأقساط النفقة الخاصة للدراسات العليا واقساط العليم الموازي لعام 2017 ، اذ لم تتضمن القوائم و الكشوفات المالية اي نشاط واضح عنها ، علما بان هنالك ايرادات تمثل حصة الكلية لم تقيد بسبب عدم ارسالها من قبل رئاسة الجامعة ، ومما سوف يؤثر على بيان مدى مساهمة الكلية في دعم المؤسسات التعليمية الاخرى.

8 – تدوير حساب السلف الى العام القادم ، اذ اظهرت قائمة المركز المالي لعام 2017 تدوير مبلغا وقدره (3,482,325) دينار ، وهو بذمة لجان المشتريات ، لما له من اثر على النقدية في الصندوق.

9 – اظهرت قوائم المركز المالي حساب بعض الامانات ، وعند التحليل والتدقيق تبين انها عبارة عن حصة الكلية ، وكان من المفروض احتسابها ضمن ايرادات الانشطة الخدمية ، وبالتالي سوف يؤثر ذلك على بيان مدى مساهمة الكلية لذلك العام وتدويره الى سنوات اخرى ، كما هو الحال في امانات ايرادات الحوانيت والنوادي ، وامانات اصدار الهويات.

10 – التأخر في تسديد حسابات الدائنون والامانات وكما تظهر القوائم المالية هنالك تدوير مستمر لحساب الدائنون والامانات ، وبذلك سيكون هنالك تحميل ديون سنة حالية بسنة سابقة ، لذلك يجب العمل على تسديد كافة الالتزامات في سنة نشؤها.

11 – اظهر حساب مصارف الصيانة تزايدا تدريجيا بعد عام 2015 ، وهي تدل عن حالة طبيعية لما تشهده الكلية من حملة اعمار وصيانة للأبنية والموجودات بعد العودة من النزوح الى المقر الرئيسي للكلية في الرمادي ، والتي تضررت بسبب العمليات العسكرية التي حدثت في الموقع الجامعي ، اذ كانت نسبة التغير في مصاريف الصيانة (3215%) عن سنة الاساس وبمبلغ قدره (63,004,655) دينار ، في عام 2017.

12 – تبين ان هنالك موجودات ثابته واجهزة تم شرائها ، وكان من المفروض اظهارها بشكل موجودات ثابته في قائمة المركز المالي ، بالإضافة الى وجود مخزون للقرطاسية لم تتضمنه قائمة المركز المالي ، وبذلك فان قائمة المركز سوف لا تعبر عن حقيقة الوضع المالي ، وتؤشر حالة عدم الالتزام بالمعيار رقم (1) والخاص بالإفصاح المحاسبي عن الكشوفات والقوائم المالية.

4 – 2 - التوصيات : وتضمنت التوصيات ما يلي :

1 – ضرورة عدم تدوير حسابات الانشطة للسنة الحالية الى السنوات اللاحقة ، سواء حساب الامانات او حساب الدائنون ، وحساب السلف ، اذ من المفروض تسديدها وتصفية حساباتها عند اعداد الحسابات الختامية ، مع ضرورة الافصاح عن سبب عدم تسديد تلك الحسابات.

2 – ضرورة قيام مركز تحقق الايراد باستلام الايرادات بأشكالها المختلفة سواء ايرادات الدراسات المسائية او التعليم الموازي او النفقة الخاصة دراسات عليا ، وفي حال تمت العملية خلاف ذلك سوف يكون هنالك ارباك وعدم افصاح كامل عند اعداد الحسابات الختامية وبالإضافة ان ذلك يؤثر على عدالة والقوائم المالية.

3 – العمل على زيادة مصادر الايراد او تنمية القائم منها ، من خلال زيادة عدد المقاعد للنفقة الخاصة دراسات عليا ، او التوسع في فتح اقسام للدراسات المسائية ، مع امكانية زيادة عدد الطلاب المقبولين في الدراسات المسائية ، اذ من خلال الدراسة تبين هنالك اعداد كبيرة من الطلبة لم يتم قبولهم ، وذلك بسبب بداية العام الدراسي ، وان هذا الاجراء يزيد من مساهمة الكلية في تطوير المؤسسات التعليمية ، سواء على مستوى الوزارة او الجامعة او الكلية

4 – اقامت دورات تدريبية للكوادر الحسابية لغرض تجاوز الاخطاء الناشئة بسبب ضعف التدريب والمهارات المهنية .

5 – اجراء دراسات مشابهة على مستوى الجامعات او الوزارة لبيان مدى المساهمة المتحققة في تطوير المؤسسات التعليمية ، ومدى امكانية تنمية هذه المساهمة بشكل علمي مدروس.

المصادر والمراجع :

1 – الحبيطي ، قاسم محسن و يحيى ، زياد هاشم (2002)، **تحليل ومناقشة القوائم المالية**، دار الكتب والوثائق ، بغداد ، العراق.

2 – العداسي ، احمد محمد (2010)، **التحليل المالي للقوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية** ، الطبعة الاولى ، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع ، عمان.

3 – خنفر، مؤيد راضي و مطارنة ، غسان فلاح (2006) ، **تحليل القوائم المالية مدخل نظري تطبيقي** ، دار المسيرة للنشر التوزيع والطباعة ، عمان ، الاردن.

4 – جميل ، احمد توفيق (1980)، **الادارة المالية** ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان.

5 – شاكر ، منير و اسماعيل ، اسماعيل و نور ، عبدالناصر (2000) ، **التحليل المالي مدخل صناعة القرارات** ، الطبعة الاولى ، عمان ، الاردن .

6 – مطر ، محمد (2006)، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني الاساليب والادوات والاستخدامات العلمية** ، دار وائل للنشر ، ط 2 ، عمان ، الاردن .

7 – الزعبي ، محمد هيثم (2000)، **الادارة والتحليل المالي** ، ط 1 ، دار الفكر للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن.

8 – الطالب ، صلاح عبدالرحمن (2000) ، **تكييف ادوات التحليل المالي لقياس مستوى نجاح منشآت الاعمال : دراسة تحليلية في شركات صناعية عراقية** ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الموصل ، العراق.

9 – كراجة، عبدالحليم و ربابعة ، علي و السكران، ياسر و مطر، موسى ويوسف، توفيق عبدالرحيم (2000) ، **الادارة المالية والتحليل المالي اسس ومفاهيم وتطبيقات** ، ط 1 ، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن .

10 – الجرجاوي، حليمة خليل (2008)، **دور التحليل المالي للمعلومات المالية المنشورة في القوائم المالية للتنبؤ بأسعار الاسهم** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة ، الجامعة الاسلامية ، غزة ، فلسطين.

11 – صابر تاج ،محمد عبدالرحمن الكنزي (2015)، **التحليل المالي: الاصول العلمية والعملية** ، الطبعة الاولى ، دار خوارزم العلمية للنشر والتوزيع ، الطائف ، السعودية.